

أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٦/٠٦/٢٦ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٦/١٢/١٣ م

محمد أحمد المقداد *

مُلخَص

تهدف الدراسة إلى تشخيص العديد من الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بصفة عامة، إضافة إلى مناقشة هذه الأسس كمطلقات ومرجعية يمكن اعتمادها في الأردن - كحالة دراسة - لكونها إحدى الأنظمة السياسية العربية.

كما تستعرض الدراسة الآليات التي تساهم في التحول الديمقراطي المنشود، كمسؤولية التنشئة السياسية، وثقافة الثقة والحوار، ودور مؤسسات المجتمع المدني، ودور الإرادة السياسية في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي، إضافة إلى دور القواعد القانونية، مثل: الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر في الحراك السياسي، بغية الإصلاح والتحديث باتباع النهج الديمقراطي.

وتستند الدراسة على جملة من الفرضيات والتساؤلات المنبثقة عن المشكلة البحثية، توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول الديمقراطي، مثل: الضغوط الداخلية والخارجية، وأهمية العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص، ووسائل التنشئة السياسية؛ لكونها جميعاً تترجم فاعلية البناء الديمقراطي. لذا استخدمت الدراسة كلاً من منهج النظم، والمنهج القانوني، تم توظيفها لتوضيح الجوانب سالفة الذكر.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها، بأنه على الرغم من وجود أسس ومرتكزات نظرية ملموسة، وأخرى ما زالت لازمة لترسيخ مسيرة التحول الديمقراطي المنشودة، إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صنع القرار من جانب، والحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب آخر.

* أستاذ مساعد، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

Abstract

This study aims to discuss the theoretical basics and principles of democracy change in the Arab World, In Jeneral, and in Jordan (case study) as one of Arab political systems.

Also, the study shows the Mechanism that help democracy change, such as: political participation principle, culture of political trust to understanding the other opinion, and the role of civil society organization, in addition to, the role of legal bases, such as: Constitution, election Law, Parties, Journalism and mass communication Law, to know how these characteristics effect the political movement in Arab countries for modernization and political reform by democracy.

The Study depends on hypotheses and questions that are derived from the study problem. The hypotheses analyzes the relations between the basic factors to fostering democracy change, for example, internal and external powers, and social equity, and political participation method. It used both systemetic and legal approaches.

Finally, the study reached various results, the main one is that the theoretical basics for democracy change. Which still needs more act from both sides, political and society systems; That means decision making and civil society organization.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مناقشة الأسس والمرتكزات النظرية التي يمكن اعتمادها في مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، من خلال تشخيص واقع النظام السياسي العربي، ومدى جديته في التعامل مع ترسيخ المفاهيم التي تساعد على الوصول إلى مجتمع ديمقراطي، إضافة إلى مناقشة الآليات التي تخلق التحول الديمقراطي من قبل الأفراد أو الجماعات التي تشكل مؤسسات المجتمع المدني. على اعتبار أن التحول الديمقراطي الحقيقي لا بُدَّ وأن يأتي التوجه إليه، ليس فقط من النظام فحسب، بل من أفراد المجتمع. لهذا سوف تثير الدراسة الأدوات اللازمة للوصول إلى مجتمع يتبنى الديمقراطية المنشودة، بعد الوقوف على ماهية المعوقات التي ما زالت تعترض المسيرة الديمقراطية، كما تستعرض الأسس النظرية التي يستند عليها في عملية التحول الديمقراطي في الأردن كحالة دراسة، ومن خلال استعراض العوامل التي ساهمت في استئناف عملية التحول الديمقراطي من جهة، والوقوف على محددات النهج الديمقراطي

في الأردن، وبيان المتطلبات التي ما زالت لازمة لإنجاح مسيرة النهج الديمقراطي في الأردن، من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة، لكون قضية الديمقراطية في العالم العربي تُعدُّ من أبرز المطالب الوطنية، وأكثرها إلحاحاً في التفعيل على مدى التاريخ المعاصر للمنطقة العربية، لأن عنصر المشاركة وموضوع التعددية السياسية لها علاقة مباشرة بالتنمية الشاملة من جهة، ولكون الديمقراطية تُعدُّ من المحاور الأساسية في صياغة الاستراتيجية الدولية الظاهرة تجاه المنطقة العربية من قبل الدول بشكل عام. على اعتبار أن المجتمع الديمقراطي يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي، وبالتالي تؤدي إلى التغيير الاجتماعي الذي يواجه التطرف والإرهاب من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن دواعي التغيير، ودوافع الإصلاح في الوطن العربي جاءت نتيجة لمجموعة من المتغيرات والمستجدات المرتبطة بتفاعلات داخلية، وأخرى وثيقة الصلة بالتحويلات على الصعيدين الإقليمي والدولي، التي هي نفسها هيأت المناخ لمناقشة أدوات التحديث عن طريق الإصلاح السياسي. لهذا أصبحت الديمقراطية قضية حاضرة في جميع الدول العربية، على اعتبار أن الديمقراطية باتت معياراً يقاس به واقع الأنظمة السياسية الحالية ومستقبلها، وأن تطبيق روح الديمقراطية لا يعني الاكتفاء بتزديد الشعارات والرموز دون النفاذ إلى جوهرها. من جهة أخرى يُعدُّ الدستور والقواعد القانونية، المتعلقة بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرجعية الأساسية التي تُعدُّ أسساً ومركزات يجب النظر إليها كدعائم تكفل الحراك نحو الإصلاح السياسي المنشود. إن مسألة العمل نحو تحقيق الديمقراطية في الدول الحديثة، وذات الإمكانيات المحدودة، تُعدُّ قضية معقدة لكون التعامل مع حرية التعبير ينشئ التخوف لدى الأنظمة السياسية التي لا تطمئن من نتائجها التي قد تؤثر على تمركزها. لهذا نجد العديد من

المبررات التي مازالت الأنظمة السياسية تؤمن بها؛ مثل، الحاجة إلى تأهيل الأفراد للقدرة على المشاركة السياسية، كالحوار البناء، تخوفاً من الفوضى وخلق حالة للاستقرار-جميعها دفعت بتهميش الأنظمة السياسية للمرجعيات الدستورية والقانونية- واستبدالها، بين الحين والآخر، بقوانين السلطة التنفيذية بدلاً من التشريعية.

وتقوم الدراسة على الإجابة، من خلال مضمونها، على العديد من التساؤلات ذات العلاقة بالفرضيات الموضوعية والمتمثلة بما يلي:

١. ما هي الخصائص التي تتسم بها النظم السياسية العربية المعاصرة؟

وكيف يمكن التعامل مع الفكر السياسي الحالي، للوصول إلى أنظمة جادة للتحول الديمقراطي؟

٢. ما هي الإشكاليات والمعوقات الداخلية والخارجية، التي تقف أمام

التحول الديمقراطي في الدول العربية؟ وما هو واقع الإنسان العربي من فلسفة إدراك القاعدة لدور القمة وفلسفة إدراك القمة لدور القاعدة الشعبية؟

٣. ما هي الآليات اللازمة للإصلاح السياسي العربي، للوصول إلى مجتمع الديمقراطية؟

٤. ما هي العوامل التي أسهمت في استئناف عملية التحول الديمقراطي

في الأردن (كحالة دراسة)؟ وما هي محددات النهج الديمقراطي والإجراءات اللازمة لإنجاح مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن؟؟.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة، وما أثارته من تساؤلات، تقوم الفرضية الرئيسية للدراسة على أن الإصلاح السياسي في الوطن العربي سيبقى شكلياً وعرضه للانحلال والتفكك، إذا افتقر إلى القناعة من قبل النظام من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، كما سيواجه تعثرات، إذا افتقر إلى المضمون القادر على تغذية المرتكزات الأساسية للإصلاح، كالعدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص، والحصول على

المنزلة المستحقة للفرد، والإفادة من الثروة الوطنية، ومحاربة الفساد، كما وينبثق عن الفرضية، عدة فرضيات فرعية تسهم في معالجة الدراسة البحثية، وتتمثل بما يلي:-

١. تزداد مظاهر التحول الديمقراطي في المجتمعات النامية كلما اشتدت الضغوط الداخلية والخارجية على القيادات السياسية.
٢. إن دستور الدولة بشكل عام، والقوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي والأحزاب وحرية التعبير بشكل خاص، هي أسس ومرتكزات وبالتالي تبقى مرجعيات تُمكن من تقييم واقع الدول ومستقبلها في التحول الديمقراطي، والحراك السياسي بصفة عامة.
٣. كلما اتضحت الثقة في أبعاد الحوار بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب، ساهم ذلك في إيمان الفرد بجدية القائم على النظام في ممارسة الوسائل الهادفة نحو التحول الديمقراطي.
٤. وهي تتنبثق عن الفرضيات السابقة مؤداها: أنه كلما كانت التنشئة الاجتماعية والسياسية عند الأفراد تقود إلى إثارة آليات الإصلاح وإعداد الفرد، من خلال تعليمه في المدارس والجامعات، بمعرفة حقوقه وواجباته، وبالتالي أهمية ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، أدى ذلك إلى نتائج إيجابية وسريعة في الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية التي يلتفت إليها دعاة الإصلاح.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي، للوقوف على طبيعة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، من خلال ماضيه وحاضره، وتحليل المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على واقع التحول، كالثقافة السياسية والعناصر الأخرى ذات العلاقة بآليات الإصلاح المطلوبة، وتحليل مفرداتها.

كما يستخدم منهج النظم لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي، بهدف تتبع جدية الأنظمة السياسية العربية، بما فيها النظام السياسي الأردني

(كحالة دراسة) في ترسيخ التحول الديمقراطي، مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي يتكون منها النظام، حسب ما أشار إليه (ديفيد إيستون) رائد التحليل النظامي - والممثلة بمدخلات النظام، وعملية التحول، إضافة إلى المخرجات. وأخيراً يستخدم المنهج القانوني للوقوف على مدى ملاءمة القواعد القانونية، كمركزات وأسس نظرية للتحول الديمقراطي في الأردن (حالة الدراسة).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع الإصلاح السياسي العربي خلال فترات مختلفة، والتي ظهرت من خلال كتب وأبحاث، إضافة إلى أوراق عمل، ووثائق من خلال ندوات متخصصة في المجال. إضافة لوجود مجالات متخصصة في مجال الديمقراطية، مثل: مجلة الديمقراطية الصادرة عن الأهرام، وهذه الدراسات والأبحاث، والندوات، أصبحت تزداد من فترة إلى أخرى في عالمنا العربي، مما يعني أن رياح الإصلاح السياسي قد هبت على المنطقة العربية. وفيما يلي بعض الدراسات المتعلقة بمسألة التحول الديمقراطي، والتي نشرت بعضها ليناقدش الواقع السياسي العربي بشكل عام، وآخر تتناول الموضوع، من خلال حالات دراسة مختلفة لدول المنطقة:

في دراسة قدمها معتز بالله عبد الفتاح بعنوان "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"^(١). تناول الباحث مدى التزام القوى الدولية في العمل الجاد للتحول الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية، فضلاً عن طبيعة الديمقراطية التي تضغط هذه القوى من أجل تحقيقها. كما تناولت الدراسة أسباب الإرث الاستبدادي التقليدية في الدول العربية، إضافة إلى مدى استعداد الثقافة السياسية العربية للتحول الديمقراطي. حيث خلص المؤلف إلى أن التحول الديمقراطي الحالي لبعض الأنظمة السياسية العربية ما زال قائماً على التوتر في العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية والسلطة القضائية من جهة، والإعلام ومؤسسات المجتمع العربي من جهة أخرى.

ومن خلال كتاب "الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في شباط عام ٢٠٠٤م^(٢). قدم العديد من الباحثين دراسات مختلفة من خلال فصول الكتاب منها من ناقش مفهوم الديمقراطية في التراث العربي، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، ومفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ومنهم من قدّم تجارب عريقة في التنمية الديمقراطية في كل من المشرق العربي والمغرب العربي، كالعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي، والأردن، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، حيث ناقشت جميعها واقع التحول الديمقراطي في البلدان المذكورة، إضافة إلى استعراض التحولات الكبرى، والمراحل المتداخلة والمتكاملة التي مرت بها التغيرات السياسية، والتي أرست مبادئ المواطنة في الدول العربية، كالقومية الديمقراطية في الفترة المعاصرة، ضمن دائرة الحضارة الغربية، والمتمثلة بتكوين الدولة القومية، وفترة المشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً، وأخيراً إرساء حكم القانون، ودولة المؤسسات. كما ناقش بعضهم دور الجماعة السياسية في إنجاز التحول الديمقراطي من خلال دور الحوار في الانتقال من تعددية ضيقة لتصبح واسعة، وإلى الديمقراطية من خلال نظرية (روبرت دال) في مؤلفه (البوليجاركية) الذي ناقش حكم الأكثرية، التي تعطى فيها أولوية القدرة الجماعية السياسية على تجاوز الانقسامات الجوهرية التي تهدد استقرار النظام الديمقراطي، بما يوفر نوعاً من "الأمن المتبادل" بين عناصر هذه الجماعة، ويتيح إرساء تقاليد التكيف والتعاون والثقة، حيث لا يمكن التطلع إلى ذلك في مستهل التحول الديمقراطي، إلا إذا كانت مساحة التوافق والتفاهم أوسع من مساحة الصراع، فالتحول إلى الديمقراطية يصبح صعب المنال، طالما كانت هناك أهداف ومصالح، وقيم شديدة الاختلاف^(٣).

وفي دراسة أخرى قدمت في مجلة الديمقراطية الصادرة عن مؤسسة الأهرام المصرية حول الليبرالية ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي^(٤)، ناقش الباحثون مفهوم الليبرالية في الثقافة العربية المعاصرة، على اعتبار أنها ارتبطت بالرفض والنفور من قبل الكثير من المثقفين العرب المعاصرين؛ لأنها نشأت في الغرب المستعمر ذي الاتجاهات المستمرة في التوسع والسعي إلى السيطرة على أسواق العالم. إلا أن بعضهم

عدّ أن هناك ارتباطاً شديداً بين الليبرالية وفكرة الحرية والديمقراطية؛ لكونها تولدت عن المذهب الفردي، إلا أن ما يلفت النظر ما أثاره الدكتور سيد القمني (باحث متخصص في تاريخ الاجتماع الديني) في دراسته التي تناول فيها أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان، بأن التيار السياسي الظاهر في البلدان العربية لا يؤمن بالديمقراطية كمبدأ، وإنما كوسيلة للوصول إلى السلطة أو التمرکز عليها، وأن تحالف أهل الدين مع أهل السياسية كان دوماً لحسابات مصلحة دنيوية، ولتمرير القرار السياسي وتبريره دينياً^(٥).

كما ناقشت الندوة التي عقدت في دولة الكويت في كانون أول ٢٠٠٤م^(٦)، العديد من الموضوعات المتعلقة في موضوع الإصلاح السياسي في العالم العربي، حيث تناول بعض الباحثين النظام السياسي العربي من حيث: الواقع والإصلاحات المطلوبة، والإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، وإشكالية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، وأخيراً مستقبل الإصلاحات السياسية في العالم العربي، حيث خلصت الدراسة بأن الإشكالية الكبيرة التي تواجه الأمة العربية، هي فقدان الإحساس بالزمن، فلم يعد لمتغير الوقت، بظروفه المختلفة، دور في التأثير في السياسة العربية، وأنّ العرب ما زالوا يصرون على توظيف أدوات لم تعد صالحة في زمننا هذا، وأنّ الإصلاح السياسي لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحول ديمقراطي، يبدأ بمصادقية القائمين على أدوات السلطة السياسية في تنشيط التعددية السياسية المطلوبة^(٧).

أما عن حالة الدراسة (الأردن) فقد قدم الدكتور محمد الشرعة دراسة منشورة في مجلة المستقبل العربي^(٨)، ناقش فيها التجربة الديمقراطية في الأردن، من خلال لمحة تاريخية عدّ فيها عملية التحول الديمقراطي في الأردن، منذ أن أعلن الملك حسين عام ١٩٨٩م عن استئناف مسيرة الحياة الديمقراطية، حيث أعيدت الانتخابات النيابية العامة والتي شاركت فيها كافة الأطياف السياسية والفكرية والعقائدية، وإجراء العديد من الإصلاحات السياسية اللازمة لعملية التحول الديمقراطي. وتمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية، وإصدار الميثاق الوطني الأردني، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر. وانتهى إلى أن التوجهات الحديثة

للديمقراطية الأردنية تبشر بالخير. وعدّ أن مرحلة التحول الديمقراطي رائدة مقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، لكون الأطياف السياسية كافة تشارك في قواعد اللعبة السياسي، حيث إنّ تركيبة المجالس النيابية الأردنية تمثل القوى والأطياف السياسية جميعها، وذلك جاء نتيجة لأن النظام السياسي ترك الباب مفتوحاً لجميع القوى السياسية للمشاركة في العملية السياسية^(٩).

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المذكورة بما قدمته من معلومات تُعدّ مرجعية للمهتمين في واقع الإصلاح السياسي ومستقبله، والتحول الديمقراطي في العالم العربي، يرى الباحث بأن دراسته هذه ستركز على الجوانب الأساسية اللازم اتباعها في عملية الإصلاح، والمعايير الواجب الالتزام بها للتحول الفعلي نحو عالم عربي أكثر تماسكاً بالنهج الديمقراطي، حيث تنثير الدراسة مسألة ثقافة الثقة، وثقافة الحوار، كدعامتين أساسيتين في ترسيخ مفهوم الديمقراطية التي غايتها الوصول إلى دولة الرخاء، من خلال دولة القانون والمؤسسات، كما تقدم الورقة البحثية حالة الدراسة عن الأردن لمعرفة الوسائل التي تنتهجها الدولة من خلل وحداتها المختلفة في سلوك نهج التحول الديمقراطي.

المقدمة :

مما لا شك فيه أن الإيمان باحترام الحقوق الفردية هو السبيل الأمثل لاحترام الكرامة الإنسانية، والكرامة تكون على أساس النظرة المتساوية، والتعامل العادل لكل أفراد المجتمع. والدولة ممثلة بركن السلطة السياسية -أصحاب الوكالة- في تصريف شؤون أركانها الأخرى هم المعنيون بحرية احترام حرية الأشخاص، من حيث حرية التعبير، والأعلام، والعقيدة، ومن ثم الانضمام إلى الجمعيات والهيئات؛ لأنه بهذا تتضح كرامة الفرد وهو يمارس حقوقه الممثلة بالمشاركة السياسية، التي تبدأ بحق الانتخاب، والتعددية السياسية، والعيش الكريم ضمن حماية قانونية قائمة على قواعد تشريعية، صادرة برضاء الأغلبية إن لم يكن المجموع.

لقد اختلفت الآراء حول المعايير المثلى التي يمكن الرجوع لها في تحديد الوسائل اللازمة للحفاظ على حقوق الفرد داخل المجتمع وخارجه. والنقاش العلمي والفلسفي أخذ حيزاً وافراً في التشخيص النظري، فنجد أن الفكر السياسي القديم قد تناول مسألة الدولة ذات النظام الممكن أن يستمر لكونه يتوافق مع أفراد المجتمع، حتى انتهت الأفكار بأن الديمقراطية هي السبيل الأمثل لشرعية النظام، فهي التي تحرص على حقوق الجميع دون تمييز والمفهوم الديمقراطي الذي انتهى بأنواع (الديمقراطية المباشرة، وشبه المباشرة، النيابية) لا يمكن أن يعيش دون ثقافة أساسها سيادة الفرد، الذي هو الجماعة والمجتمع. لأن ذلك -كما ذهب- ولت ويتمان (Walt Whitman) في كتابه: آفاق ديمقراطية الذي نشر عام ١٨٧١م عندما ناقش ثقافة الديمقراطية بأنها التربة اللازمة لمختلف أجواء الحراك عند أفراد المجتمع والقانون على كشف مواهبهم وتعزيزها^(١).

لهذا بقي النقاش نحو قيام حكومة الديمقراطية زمناً طويلاً عند الفلسفات السياسية الليبرالية، حتى أن الكتاب والفلاسفة ممن بقى لديهم شكوك إزاء فعالية المؤسسات الديمقراطية الرسمية، أصبحوا دعاة لتطبيق الديمقراطية. وأصبحت شعبية الدولة الديمقراطية لا تنحصر داخل الإطار النظري. فقد ظهرت في بلدان كثيرة في مختلف أنحاء العالم في العهد المعاصر، حيث تحاول إبدال الحكومات الاستبدادية، أو نظم حكم الحزب الواحد بنظام حكم متعدد الأحزاب، مثال ذلك -أنه على مدى الفترة من عام ١٩٨٩م وحتى عام ١٩٩٣م ضُمَّت أفريقيا وحدها أكثر من عشرين بلداً سعت إلى تطبيق النظام المؤسسي، وإدخال المؤسسات البرلمانية الديمقراطية. كما إن الدول العربية -وبدرجات متفاوتة- أصبحت الديمقراطية مطلباً شعبياً، حيث يستخدم الأفراد والجماعات وكافة مؤسسات المجتمع المدني أسلوباً أكثر جرأة في مواجهة النظم التسلطية، مؤمنين بأن الديمقراطية، بغض النظر عن مصدر المسمى، هي الطريق الصحيح في التحديث والإصلاح للخروج من مأزق التخلف بأنواعه، بغية الوصول لتنمية شاملة مستدامة. وأخذت التيارات الليبرالية في العالم العربي تنطلق من مفهوم تجديد التضامن الاجتماعي وإن التغيير هو مسؤولية الفرد والجماعات، وإن أي حوار مع الأنظمة الحالية يجب أن ينطلق من الثقة في الطرح، وبالتالي الالتزام. بمعنى أن

الثقافة السياسية بآنت عند الإنسان العربي تقوم على إدراك دور القمة السياسية الدور القاعدة الشعبية، على أساس أن الفرد في المجتمع هو عامل مؤثر، له وزنه، وحقه، والقدرة على الفعل بالمشاركة في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وليس الحاكم الفرد، أو الأقلية الحاكمة.

إن الإصلاح العربي الذي ينشده أبناء الدول العربية، هو ذلك الذي يعمل ويؤدي إلى تغيير السياسات العامة، وتوجهات القادة، بحيث يقود إلى تغيير موازين القوى داخل المجتمعات، وينعكس على ثقافة أفراد المجتمع. لهذا فقد أصبح الإصلاح الشامل محط اهتمام وتركيز الكثير من أساتذة الحركات السياسية الاجتماعية ودارسيها في العالم العربي. وللتعرف على أصول الإصلاح، ودوافعه، وآلياته، وآثاره، لا بدّ من عرض أهم ما توصلوا إليه في هذا الشأن^(١):

١. إن الإصلاح لا يتم إلا في ظروف الأزمة Context of Crisis، سواء كانت أزمة

خارجية ناجمة عن تهديدات خارجية تهدد الكيان السياسي للدولة، أو نتيجة ظروف داخلية محضة، سواء، كانت ظروف اقتصادية صعبة، أو أوضاع سياسية داخلية مضطربة، أو مزيج من هذه العوامل التي تؤرق النظام السياسي، وتهدد استقراره أو حتى بقائه. فالأزمة هي البيئة المناسبة أو الفرصة السانحة لاتخاذ إجراءات، أو تدابير، أو مبادرات إصلاحية، وذلك لتجنب نتائج أكثر خطورة، فالأزمة هي الرحم الذي يولد فيه الإصلاح والتغيير.

٢. إن معظم قادة أو دعاة الإصلاح لديهم أيولوجية معينة، ينطلقون منها في تبني أفكار إصلاحية، وغالباً ما تنشأ أيولوجيات جديدة لتحل محل الأيولوجيات القديمة، يتبناها قادة الإصلاح والتغيير، ولكن هذا لا يمنع أن يتم الإصلاح بمعزل عن أيولوجية معينة، أو يكون استجابة لظروف تناقض رؤية وأيولوجية صانع القرار وأيولوجيته، أو متبني الإصلاح. وبلغة أخرى يكون الإصلاح في هذه الحالة استجابة لظروف أو ضغوط معينة.

٣. إن الحكومات الإصلاحية أو دعاة وقادة الإصلاح دائماً يجدون صعوبة في الحصول على تأييد جماهيري واسع وربما تستمر للإصلاح، وخصوصاً الإصلاح

الجزري السريع. فعادة تبارك الجماهير الإصلاح والتغيير في البداية، ثم سرعان ما يدب اليأس والإحباط في صفوفها، فتبدأ بالتخلي عن مباركة الحركات وتأييدها، والقادة الإصلاحيين. ولهذا فإن للإصلاح ثمن باهظ قد يصل إلى حد فقدان السلطة السياسية، مثلما حدث مع (غورباتشوف) في الاتحاد السوفياتي سابقاً، أو (مارغريت تاتشر) في بريطانيا، وهذا ما يحدث ضمن حسابات العديد من الزعماء العرب الحاليين في حالة التماشي مع التزامات التحول الديمقراطي.

٤. أخيراً، لا توجد ضمانات كافية بأن الإصلاحات التي تتخذ يمكن أن يكون لها صفة الاستمرارية، أو يمكن أن يتم التراجع عنها. بمعنى أنها إصلاحات مرنة Irreversible Reform. فالتراجع عن الإصلاح يمكن أن يحدث نتيجة ظروف داخلية أو خارجية، فعلى سبيل المثال تمت الإطاحة بكافة الإصلاحات التي تبناها الجنرال (اللندي) في تشيلي عام ١٩٧٠م بعد الإطاحة بحكمه، وكذلك تمت الإطاحة بالعديد من الإصلاحات والتوجهات الديمقراطية في العالم العربي بعد الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١م في الولايات المتحدة.

وفي الحقيقة فإن الإصلاحات التي يمكن أن يكتب لها النجاح والاستمرارية هي التي تستطيع أن تخلق مستفيدين منها يتمسكون بها، ويدافعون عنها. فعلى سبيل المثال من يتلقى مساعدات اجتماعية من الدولة يخسر بتوقفها، ويكسب باستمرارها، وكالأحزاب السياسية، مثلاً، التي تصل إلى السلطة بطرق ديمقراطية تستطيع أن تدافع عن الإصلاحات المطلوبة، لا سيما إذا اتسمت بالتداول.

وبناء على ما تقدم سوف تناقش الدراسة واقع التحول الديمقراطي ومستقبله في الوطن العربي، وذلك من خلال ثلاثة أجزاء، وخاتمة تحمل استنتاجات، وتوصيات الدراسة.

ففي الجزء الأول تناقش الملامح العامة للنظم السياسية العربية المعاصرة، من حيث إن النظم السياسية الحالية تقوم على أسس مشتركة، إضافة إلى مناقشة المراكز الأساسية لحركة السلوك السياسي العربي. من خلال الجوانب المتعلقة بالترابط القومي

والتجانس في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتنوع مصادر الفكر السياسي العربي، إضافة إلى تناول الأسباب الموضوعية وراء تأخر الديمقراطية في الوطن العربي.

أما الجزء الثاني فيقوم بتوضيح الأسس اللازمة نحو تحقيق التحول الديمقراطي، فيناقش أركان الديمقراطية بشكل عام، من خلال طرح مفهوم المجتمع الديمقراطي، وأهمية الأخذ بالثقافة السياسية (ثقافة الثقة، وثقافة الحوار) كآليات رئيسية تخلق المجتمع الديمقراطي في كافة الظروف التي تعيش بها الدول العربية. أما الجزء الثالث فيقوم بتقديم حالة دراسة على المملكة الأردنية الهاشمية، تستعرض فيها الأسس والمرتكزات النظرية التي تساهم في توجهه نحو التحول الديمقراطي.

الملاح العامة للنظم السياسية العربية المعاصرة:

لقد تعرض العرب لاضطهاد قومي من قبل الحركة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مما أثر على استقلال شعوب المنطقة العربية، حيث لم تقم بين هذه الشعوب وحدة قومية، بل إن الكيانات العربية أصبحت حقيقة قائمة بذاتها منذ بداية استقلالها السياسي، وقد تمثل هذا في ميثاق جامعة الدول العربية التي مازالت تمثل خليط من أشكال حكومات لا وحدة بينها^(١٢)، وبلا شك أن ظروف الدول العربية لم تكن قادرة، بالمعنى الحقيقي، على تحمل تبعات الاستقلال في الوقت الذي كانت تدرك فيه الدول الاستعمارية ذلك -مما جعل القيادات تتعاون مع مستعمرها والأجنبي بشكل عام، في سبيل التغيير نحو الأفضل للجميع حسب اعتقادها والحفاظ على مواقعها كطبقة حاكمة متميزة، الأمر الذي أدى إلى إجهاد عملية الحوار الاجتماعي في جميع البلدان العربية على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن هناك محاولات كثيرة قد ظهرت لمواجهة ذلك، إلا أنها ظلت محدودة، مما أبقى الميل نحو النزعة القطرية والهوية المحلية، مع تشجيع من الدول الاستعمارية من أجل محاربة فكرة القومية والهوية العربية وإضعافها، عن طريق

تغذية الخصوصية، فأوجدت من التفاوت في المساحة والسكان والثروة، ومن التباين في التكوينات الاجتماعية والتنظيمات السياسية والاقتصادية، وكانت النتيجة مخرجات التبعية الاقتصادية، والثقافية، والسياسية.

بالإضافة إلى ما ورد، فقد بقيت عوائق الإصلاح والتطوير في البلاد العربية ترجع إلى قصور كفاءة النظم السياسية العربية لفترة طويلة، للأسباب سالفة الذكر، إضافة إلى أنها لم تنجح في تحرير الأفراد من ارتباطاتهم وولاءاتهم القبلية الطائفية، مما يعني أن المؤسسات الوظيفية في المجتمعات العربية بقيت عاجزة عن تجسير ذلك، مما أبقي السلطة الشعبية بعيدة عن مفهوم الحركة الإصلاحية^(١٣).

إن غالبية النظم السياسية -إن لم يكن جميعها- بقيت لعقود عديدة، وما زالت، تحل أجهزة الأمن في تنظيم الحياة السياسية بدلا من إحلال السلطة القانونية، واستباححت الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من الإحساس بالواجب والأخذ بمبدأ المسؤولية، إضافة إلى أنها تعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة. كما إن إقامة شراكة عربية حقيقية تؤدي إلى رؤى موحدة بين الدول العربية في كافة المجالات - بقيت بعيدة عن الواقع. كما إن الأنظمة لم تتخذ من التعددية السياسية منهجا للمشاركة في صنع القرار، وإدارة الدولة، فبقيت الرؤى أحادية في صنع القرار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني ظلت مهشمة، فلم ترسخ الديمقراطية التي هي روح التنمية السياسية، والتي هي الآلية التي من خلالها تتم التنمية الشاملة المستدامة. لهذا بقيت بنود الدساتير العربية بعيدة عن التطبيق، وبالتالي انطبع مصطلح التخلف والعجز في التطوير لعقود عديدة على كافة الدول العربية.

إن ما يميز النظم السياسية العربية المعاصرة عن غيرها من النظم السياسية الأخرى هو أنها تقوم على أسس مشتركة، تسمح ليست فقط بالحديث عن نظام إقليمي عربي، وإنما تتجاوز ذلك للحديث عن الطبيعة الخاصة التي تحكم علاقات هذه النظم فيما بينها، من منطلق أنها تعبير عن إحدى مراحل التطور السياسي التي يمر بها الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين. كما إن النظم السياسية المعاصرة في الوطن العربي هي نظم جديدة قامت بشكل أو بآخر نتيجة لنضال الحركات الوطنية في سبيل

الاستقلال، واستندت هذه النظم إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر، ورغم محاولات التطوير وبناء الهياكل الجديدة، فإن آثار القوالب القديمة ما تزال قائمة حتى يومنا هذا، وقد تأثرت هذه النظم من حيث الفلسفة السياسية بالعديد من المصادر الفكرية بشكل أو بآخر، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وبدا ذلك واضحاً في البنى والهياكل في كل منها، وكذلك في السمات العامة^(٤). وللوقوف على الملامح الرئيسية للنظم السياسية العربية لا بد من مناقشة الجوانب التي تركز عليها حركة السلوك السياسي عند صناع القرار العربي من جهة، والشعوب العربية من جهة أخرى. كما لا بد من الوقوف على الأسباب الموضوعية وراء تأخر المسيرة الديمقراطية في العالم العربي.

المرتكزات الأساسية لحركة السلوك السياسي العربي:

على الرغم من أن الدول العربية لا يمكن الحديث عنها في سياق نظام سياسي واحد، لكون كل دولة مستقلة عن الأخرى في السيادة وارتباطات كل نظام، إلا أن جميعها تشترك بقواسم متشابهة لكونها حديثة الاستقلال، وارتباط أفرادها بقيم وتاريخ مشترك. من هنا يجد الباحث أنه لا بُدَّ من مناقشة طبيعة الجوانب التي تحدد مرتكزات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

الجانب الأول: الترابط القومي. حيث إن الشعوب العربية تنتمي إلى أمة واحدة، ويسود الإدراك لهذا الانتماء بين أبناء الوطن العربي في مختلف أرجائه، هذا الإدراك ينعكس على الشعور العام بوحدة الآلام والآمال والمصير. ولا تؤثر في حقيقة الوجود القومي العربي، لا التزامات الإقليمية ولا الميول الطائفية، وإن كانت هذه النزعات والميول قد أثرت، وما تزال تترك آثاراً سلبية على حركة تطور المجتمع العربي. كما أن دراسة الترابط القومي، كظاهرة سياسية، تدور في محاور ثلاثة، وهي:

١. مقومات الوجود القومي، وما ينجم عن ذلك من إحساس ذاتي بالتمييز. حيث يستند الوجود القومي العربي على مجموعة من المرتكزات الثابتة التي تبرز

الشخصية العربية، وتلتصق بها، لتُصير خصائصها التي تميزها عن غيرها، من هذه المقومات، وحدة الأصل، اللغة، ووحدة العقيدة، والعادات والتقاليد^(١٥).
٢. تعبيرات الوجود القومي. حيث تعد لتكون بين حركة قومية شعبية والتعبير بالإحساس بالذات العربية.

٣. الوجود القومي وظاهرتا الإقليمية والطائفية، مع أن مفهوم المصلحة الوطنية عند المدافعين عن القطرية لا تتعارض مع المصلحة القومية، باعتبارها جزءاً منها، حيث تنسجم مع منطلقاتها وأحداثها، إلا أن الإقليمية تتطوي على فكرة ضيقة؛ لأن تغليب الوطنية على منطلقات المصلحة القومية وأحداثها يكون، في أغلب القرارات، بسبب المتغيرات الخارجية والداخلية. وعدم توافق نقطة الانطلاق في التنمية والتطوير من جهة، وعدم الرغبة التامة بالاستقلال وسيادة القرار عند القيادات السياسية من جهة أخرى.

إن الطائفية ما زالت من مظاهر التجزئة في المجتمع العربي، مع أن الدلالة الوثيقة المرتبطة بالاصطلاح يجب أن لا تتطوي على أبعاد سياسة جراء التخوف من الطائفية، لأن النظام السياسي يجب أن ينصرف للمجتمع جميعه، فوجود الطوائف لا ينفرد به المجتمع العربي عن غيره من المجتمعات. لكن يبدو الأثر السلبي للتعدد الطائفي يظهر عندما يكون الولاء السياسي تابعاً للانتماء الطائفي، فيصبح الأخير المحور والمحرك للعمل السياسي.

الجانب الثاني: التجانس في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي. حيث إن المجتمع العربي ما زال ينتمي إلى المجتمعات التقليدية، ويحتفظ في تربيته بأنماط المجتمعات القديمة، فلامح البناء الاجتماعي تحل قواسم مشتركة بين كافة الأقطار العربية، وطبيعة التغيرات تتفاوت، بمؤشرات قليلة، من قطر إلى آخر، أما بالنسبة للظروف الاقتصادية، فالمجتمع العربي، وفقاً لطبيعة حياة أفراده، يضم ثلاث فئات: سكان المدن، ويشكلون ٣٤% من مجموع السكان، والريف فيشكلون ٦٥%، أما البدو يشكلون ١%^(١٦).

حيث ما زالت عملية التحضر تتأثر بعوامل مختلفة وبصورة تلقائية، كالزيادة الطبيعية، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، وما يرتبط بذلك من تأثر بالنمط الحضري والمتعلق بزيادة تطور قطاع الصناعة والخدمات، باعتبارها مؤثرات أساسية في معدل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، أما فيما يتعلق بالبناء الاقتصادي فإن الاقتصاد العربي هو اقتصاد نام ومجزأ، رغم توفر إمكانات التكامل الاقتصادي، كما أن هناك اختلالاً في التوازن الذي يظهر في الاعتماد على إنتاج المواد الأولية، والاهتمام بقطاع الخدمات مقابل ضعف الصناعة، إضافة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلاد العربية ضعيف جداً، كما أن الناتج الإجمالي العربي ما يزال ضعيفاً، فهو بمجمله أقل بكثير من إجمالي العديد من الدول الصناعية في أوروبا _ كإسبانيا، وإيطاليا، على سبيل المثال لا الحصر^(١٧).

إن غياب التكامل الاقتصادي العربي من جهة، والتبعية والتجزئة من جهة أخرى جميعها تؤثر سلباً على حركة التطور والتنمية الاقتصادية العربية. فالتعاون في مستويات التخطيط الاقتصادي، واختلاف الأنظمة والتشريعات التجارية والنقدية، وتأثير الارتباطات الاقتصادية بين الدول العربية والأجنبية، ما زالت تؤثر في قدرة الوفاء بالالتزامات الاقتصادية العربية المشتركة، كما أن العلاقات الاقتصادية، بشكل عام والتجارية بشكل خاص، تميل بالدرجة الأولى إلى الدول الصناعية، والصناعة النفطية قامت أساساً ضمن الاستثمارات الأجنبية، سواء من حيث التمويل، أو الإدارة، أو تسويق الانتاج إلى الخارج، وبالتالي فإن رؤوس الأموال العربية ما زالت تستثمر في الدول الصناعية والأجنبية، وهذا جميعه سيؤثر على البناء الاجتماعي ومستقبله، على الرغم من أن عوامل التكامل الاقتصادي العربي موجودة، سواء بالنسبة لتوفر الكثير من الموارد الطبيعية، إضافة للموارد البشرية واتساع السوق، إلا أن مخرجات الوضع الراهن سوف تؤدي إلى تمايز طبقي، وارتفاع في مستوى البطالة، مما يترتب عليه انخفاض في مستوى المعيشة من الشريحة الواسعة من أبناء المجتمع العربي.

أما الجانب الأخير: فهو متعلق بتنوع مصادر الفكر السياسي العربي، حيث ظهرت النظم السياسية العربية في فترة انتشار الفكر الغربي، فتأثر به الكثير منها، حيث

تأثر بعضها بالفكر الماركسي، والفكر الاشتراكي بشكل أو بآخر. فضلاً عن تأثر معظم هذه النظم بالتراث الإسلامي، حيث إن هذه المصادر الفكرية وتطبيقاتها تركت أثراً واضحاً في بنية النظم السياسية العربية المعاصرة، فلا نجد نظاماً واحداً منها لم يتأثر بواحد أو أكثر من هذه المصادر، سواء من الناحية السياسية، أو من الناحية الاقتصادية، ولو بشكل جزئي^(١٨).

الأسباب الموضوعية وراء تأخر الديمقراطية في الوطن العربي:

إن معرفة موقع الإنسان العربي من فلسفة إدراك القاعدة لدور القمة، وفلسفة إدراك القمة لدور القاعدة، يتطلب الحاجة إلى مستوى التوجه الجديد الذي من شأنه تعميق النظرة إلى الفرد -أي طرح توجه ينظر إلى الفرد على أنه عامل مؤثر له وزنه وقدره في الفعل والانفعال السياسي. وهذا التوجه هو الذي، من خلاله، يمكن معرفة القدرة على تنمية روح الإبداع والاحترام لدى الإنسان العربي. ولمعرفة ذلك لا بد من تشخيص الأسباب التي غيّبت دور الإنسان العربي^(١٩).

١. الخلل في الفاعلية الاجتماعية العربية، والذي يتمثل في إقصاء العدد الأكبر من شعوب الأمة العربية خارج اللعبة السياسية. فعلى مرّ التاريخ كانت هناك فئة حاكمة وهي في الغالب قليلة العدد، أما البقية الباقية من شعوب الأمة العربية فلم تدع يوماً إلى المشاركة في الحكم، بل هي دائماً كانت محكومة أو كانت لفترة طويلة مستعمرة، ثم محكومة مجدداً، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع نسبة الأمية في البلاد العربية، وهذه الأمية بالنسبة لعامة الشعب تعني قلة الثقافة التي بدورها تعني عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية الفعلية، أي عدم الإلمام بماهية الحقوق والواجبات.

٢. التنظيم الفعلي للحكومات العربية هو في الحقيقة تنظيم قلة، أو تنظيم قلة سلطوية تجسد في أشكال مختلفة من النظم الحكومية، ويتمثل أبرزها بالنظم التقليدية (Traditional system)، والنظم العسكرية (Military system)، والنظم البيروقراطية، أي بقايا الإدارة الاستعمارية والعسكرية. وهذه النظم الحكومية جاءت بعد الاستقلال السياسي، ولم تكن تملك تصوراً للتنمية، ومن

ثم بذلت كل ما في وسعها لإبطال فعالية المواطن، وعدم تمكينه من أداء أي دور فعال عن طريق التحكم في الوسائل التعليمية والتربوية والثقافية، التي لا تعمل على إطلاق طاقاته وقدراته، أو عن طريق تغييبه وتزويده بوعي زائف، وذلك بطريقة غير مباشرة، عن طريق إبراز قوة أجهزة السلطة لتؤكد أنه إنسان يفتقد القدرة على القرار والخيار، ومن ثم فهو محكوم ومتلق فقط.

٣. إبعاد انخراط الكفاءات المتخصصة في التنظيمات الحكومية في البلاد العربية. حيث إن الكفاءات العلمية المتخصصة انخرطت في التنظيمات الحكومية بطريقة جعلت منها تبعد عن ممارسة الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا يعني أنها نزعت قدرة الكفاءات من قدرتها التخصصية، مما أتمت الميول لدى الإنسان العربي بالوصول لمراكز صنع القرار السياسي والإداري بدلاً من التمكن التخصصي. كما استخدمت السلطات السياسية العربية -من خلال رأس الهرم- أدوات السلطة السياسية بالتركيز على مبدأ الثراء المادي، كإطار سهل للوصول لمراكز القوى السياسية، إضافة إلى التشكيك من قبل النظام بالأشخاص في الإخلاص الوطني وكفاءاتهم، ووصفها بذوات المصالح الشخصية، وأن دافع الاستقرار الداخلي يقتضي من النظام محاربتهم، وتحديد مساراتهم بالتضييق عليهم. إن الشخصية السلطوية العربية يغلب عليها طابع الصفة الكارزمية التي تميل إلى عدم السماح لظهور أي مظهر آخر من مظاهر التأثير في الحياة العامة، وتحول، في نفس الوقت، دون تبلور رأي توجه ذي صفة استقلالية، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً، حتى لا يجذب الأنظار إليه. إن هذا الأسلوب خلق حالة صعبة باتت لفترة طويلة في جعل الأجهزة السياسية والإدارية تخرج عن قوامها المؤسسي؛ لأن الغاية هو احتكار المراكز، فأصبحت تعيق كل معالم التنمية بجوانبها المتعددة.

٤. غياب الإدارة المجتمعة الواعية. نتيجة الإحباط النفسي التي تعيشه جراء ظروفها الإقليمية والداخلية، والمتمثلة بالصراعات بين الأنظمة، وتدني مستوى المعيشة، وتفشي ظاهرة الأمية لفترة طويلة، إضافة للانقسامات في توجهاتها القومية، والتركيز على القطرية.

٥. تكريس الثقافة المنقولة. حيث إن الإيمان بمفردات الإصلاح، ووسائل اتباعها، والانتظار لأجندة الغرض الخارجي، سمة تغطي على الاتجاهات الفكرية عند عدد وافر من الأفراد والجماعات العربية، وهذا فقد مضمون الديمقراطية بجعل معطياتها تطمس التفكير الذاتي القائم على العمل، من خلال التشخيص الداخلي.

٦. غياب التنشئة السياسية التي تهدف إلى إعداد الفرد ليكون واعياً لحقوقه، وواجباته، تجاه نفسه ووطنه.

ومن خلال ما تقدم، نلاحظ أن الثقافة الديمقراطية غابت وغيبت لعقود عديدة في المجتمعات العربية المعاصرة. وارتبط ذلك بحالة الإنسان العربي التي طالما ناضل بإمكاناته المادية والفكرية لمحاربة الاستعمار الخارجي، وليجد نفسه من جديد تحت احتلال السلطة الحاكمة التي غيبت بدورها العقل المستتير، غايتها بذلك الحفاظ على سيادتها، ودفاعاً عن بقائها وتمركزها، وبهذا تقدم مفهوم الولاء على الانتماء، واعدت الأنظمة الحاكمة الولاء على أنه أهم مؤشرات تكامل المجتمع، وخلقت بذلك أزمة الخلط بين المفاهيم لتأكيد أهدافها الذاتية. وهذا بالتالي خلق أزمة جديدة في الهوية، بأن جعل الإحساس بالانتماء يبقى رهينة التقييم، من قبل النظام وليس من خلال مخرجاته.

أسس قيام المجتمع الديمقراطي:

قبل أن نذهب لتقييم واقع المجتمع المدني، لا بدّ من التذكير بأركان الديمقراطية وتعريف المجتمع الديمقراطي، حتى نتمكن من الحكم على ذلك بكل موضوعية ودقة. والديمقراطية، من حيث المفهوم، هي حكم الأغلبية مع الحفاظ دوماً على حقوق المجموع؛ لأن الأنظمة الديمقراطية هي التي يتخذ فيها المواطنون قراراتهم السياسية

بحرية على أساس القاعدة الأغلبية بضمانات لحقوق الإنسان الفردية، وبكل بساطة فإن تعريف الديمقراطية هو حكم يقيمه الشعب وتكون منه السلطة العليا مناطة بالشعب، يمارس الشعب سلطته بصورة مباشرة، أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر. وتتمثل أركان الديمقراطية بما يتمخض عن سيادة الشعب من:

- ١ (حكم قائم على رضى المحكومين.
- ٢ (حكم الأغلبية، وضمان حقوق الأقلية، بالإضافة إلى التسامح.
- ٣ (ضمان حقوق الإنسان الأساسية، والمتمثلة بحرية التعبير (الرأي)، وحرية الصحافة، إضافة إلى حرية الديانة، وحرية الانتماء إلى جمعيات ومنظمات، وحق الحماية المتساوية من قبل القانون، والحق في تطبيق الإجراءات القانونية المعتمدة، والمحاكمة العادلة.
- ٤ (انتخابات حرة في ظل الحرص على التعددية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.
- ٥ (اتباع الإجراءات القانونية المعتمدة، ووضع القيود الدستورية على الحكومة.
- ٦ (المساواة والقانون، وبالتالي تكافؤ الفرص. حيث يُعدُّ هذا الحق أساساً يتوفر في أي مجتمع عادل ديمقراطي، بغض النظر عن الموقع للفرد وإمكانياته وانتماؤه، على اعتبار أن الجميع لهم حق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون. وهذا يؤدي إلى حكم التسامح والواقعية، من خلال التعاون، والتوافق، والتراضي .

وكما هو معروف؛ تُعدُّ الديمقراطية أكثر من مجموعة قواعد وإجراءات دستورية، وتحدد كيفية عمل الحكومة في النظام الديمقراطي، وتكون الحكومة مجرد عنصر يتعايش مع عناصر أخرى في إطار النسيج الاجتماعي، المؤلف من العديد من المؤسسات المختلفة، والأحزاب السياسية، والمنظمات، والجمعيات. ويسمى هذا التنوع بالتعددية، ويقوم على أساس فرضية تقوم على أن هذه المجموعات والمؤسسات المنظمة

في مجتمع ديمقراطي لا تعتمد على الحكومة في وجودها وبقائها، أو ترغيبها، أو سلطتها، وصلاحياتها.

وفي كل المجتمعات هناك الكثير من الجمعيات والمنظمات الرسمية والأهلية التي تعمل في أي مجتمع ديمقراطي، أو يسعى نحو الديمقراطية. وهذه الجمعيات والمنظمات بعضها يعمل ضمن نطاق محلي، وبعضها الآخر على صعيد قومي، وتعمل كحلقة ربط واتصال بين الأفراد والمؤسسات الحكومية أو الاجتماعية الكثيرة والمعقدة، ومن هذه المنظمات والجمعيات من تقوم بأدوار لا تقوم بها الحكومة، كما توفر لأفراد المجتمع فرصاً لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، كمواطنين في نظام ديمقراطي. وهذه المجموعات تمثل مصالح أعضائها بطرق متعددة، عن طريق تأييد مرشحين في الانتخابات، وقضايا معينة، ومحاولة التأثير على القرارات السياسية، كما أنه عبر هذه المنظمات، يمكن للأفراد أن يجدوا الوسائل والسبل للمشاركة الفعالة في عمل الحكومة كما في شؤون مجتمعاتهم. والأمثلة على هذه الجمعيات والمنظمات عديدة ومتنوعة منها: الجمعيات الخيرية، والدينية، والجمعيات والمؤسسات التي تهتم بالبيئة، والنقابات المهنية والاتحادات العمالية وغيرها^(٢٠).

أما في المجتمع الذي يقوم فيه النظام على احتكار السلطة فتكون جميع المنظمات خاضعة لسلطة الحكومة ورقابتها، كما إنها تكون مرخصة للعمل من قبل الحكومة ومسيرة منها. غير أن سلطة الحكومة في المجتمع الديمقراطي تكون محدودة وواضحة، وأن مؤسسات المجتمع المدني لا تكون خاضعة لسيطرة الحكومة، بل أن العديد منها يقوم بممارسة ضغوطها على الحكومة ومراقبتها، وبالتالي محاسبتها على أعمالها. ومنها من يختار ألا يكون لها أي اتصال، أو علاقة تذكر مع الحكومة.

وبناء على ما تقدم، فإن الإطار الخاص من المجتمع الديمقراطي، واستكشاف رغبة النظام والشعب على التعامل مع الديمقراطية - يكون من خلال معرفة إمكانيات الحرية، ومسؤوليات حكم الذات، دون أية ضغوط من الدولة. لذا لا بد من مناقشة أهمية التنمية السياسية لكونها مطلباً للإصلاح يرغبها صناع القرار والأفراد والجماعات بشكل أو بالآخر من الدولة.

التنمية السياسية ودورها في الإصلاح:

إن التنمية السياسية، بتعريفاتها المختلفة تحمل من المفاهيم التي يجب أن تخدم التنمية الشاملة، بمعنى أن التنمية السياسية هي أحد صيغ التنمية النوعية المتخصصة، وهي عملية يتم من خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل. لهذا، تحرص البنية السياسية على التنمية الشاملة لكافة شرائح المجتمع للعمل سوياً لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بشكل علمي وواقعي. لهذا، لا بُد من التركيز على جانب التنقيف للوصول بأفراد المجتمع لدرجة القدرة على التفكير من جهة، وترسخ المساواتية والتعامل بروح قيم الديمقراطية من جهة أخرى، ولا يمكن، لما ورد، أن يتحقق إذا لم يكن هناك ترسيخ لما يسمى بثقافة الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن. وللوقوف على أهمية الثقافة، يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهمية الثقافة كعامل مؤثر في الإصلاح السياسي، حيث تناقش الثقافة من خلال المفهوم والأثر، وبالتالي أسس ترسيخها من خلال توضيح أهمية كل من ثقافة الثقة، وثقافة الحوار وأهميتها.

أولاً: الثقافة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي:

في العقد الخامس من القرن الماضي، دعا علماء السياسة إلى أخذ البنية الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة النظام السياسي في أي بلد، فيما رأوا وجود قصور الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية، فورد مصطلح (الثقافة السياسية) لأول مرة في مقال عالم السياسة الأمريكي (الموند) فقد عرفها بنفس القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وذكر أن أي نظام سياسي ينشأ في إطار ثقافة سياسية معينة تساعد معرفة مكوناتها وعناصرها في تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية داخل الدولة^(٢١).

كما يرى كل من (لوشان باي وسيدني فربا) أن الثقافة السياسية تشير إلى مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للدولة السياسية، ومن خلالها تقدم القواعد الحاكمة لسلوك الأفراد: حكاماً ومحكومين، وهي معتقدات

واقعية، ورموز تعبيرية، تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره والثقافة السياسية لأي مجتمع، وهي ليست منفصلة عن ثقافة العامة، وإنما هي جزء وثقافة فرعية منها. ومن الثقافة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي ليست نظرية فطرية، بل مكتسبة^(٢٢). ومثلما تؤثر الثقافة بالاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية، فإنها، بدورها، تؤثر في كل ذلك حيث إنها تعزز استمرار أوضاع معينة وتساندها، أو تدفع في اتجاه تغييرها.

كما إن الثقافة في أي بلد لا تتميز بالثبات المطلق، ولكنها تتعرض للتغير، سواء بالحذف أو بالإضافة في عناصرها. وهذا التغير قد يكون مباشراً معتمداً، إذا كان أخذ بشكل برامج هدفها تشكيل العقلية على نحو معين وقد يكون غير مباشر، إذا حدث في ركاب تحولات اجتماعية اقتصادية أو سياسية.

إن الثقافة السياسية للمجتمع لا تنفي إمكان وجود ثقافات سياسية فرعية ترتبط بتعدد التكوينات الاجتماعية، وتتنوع ضروب النشاط الاقتصادي واختلاف مكان الإقامة وغيرها. إن وحدة الثقافة السياسية للجماعة لا تتعارض مع وجود خصوصيات ثقافية سياسية داخل المجتمع، وبالتالي فإن تحديد مضمون أو عناصر الثقافة السياسية يتم من خلال السلطة والسياسة، أو النظام الدولي القائم.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن المجتمع العربي لديه خصوصية ثقافية مشتركة عند أفراد، تؤثر بشكل مباشر في سلوكيات الإنسان العربي، بغض النظر عن طبيعة المكتسبات التي يتأثر بها من الداخل، والمؤثرات التي بات يتأثر بها من جراء التغيرات الدولية، فثقافة المجتمع العربي ثقافة متوارثة، تأثرت بالتاريخ، ومعطيات العقيدة، والتوجه بالتخلص من الأثر الاستعماري، والتطلع المستقبلي، لهذا أصبحت ما يسمى بثقافة الذات للإنسان محور دراسة عند النظام السياسي للتعرف على كيفية التعامل معها عند النظام، وذلك للوصول إلى معرفة موضوعية لمدى تفاعلها مع الإطار الاجتماعي الذي يحكم الفرد، ويؤثر في النظام السياسي.

وفي إطار التوجه نحو الذات، كعامل أساسي، بات واضحاً بأن الحكومات العربية باتت تهتم، ومن خلال الدولة وكافة مستويات صناع القرار بما فيها جماعات

الضغط_ بأن الإنسان في العامل الذاتي هو محور التنمية الذي تصنع من أجله. لذلك يجب إشراك الإنسان، وكل حسب قدراته، بفتح المجال أمامه لترجمة طموحاته، بما ينعكس على المجموع وبما يتلاءم مع المصلحة العليا، فالإنسان الذي يمتلك الوعي الهادف نحو تحقيق المصلحة الذاتية قادر بالتالي على الفعل المنظم، مثله، كذلك، مثل أية جماعة منظمة (عائلة، أو قبيلة، أو شعب، أو أمة...) فإذا كانت ثقافة الفرد قائمة على تحقيق المصلحة، فإنه بالتالي يصعب تصورها بأنها خارج الإطار الاجتماعي. ومع هذا نجد الفرد في مجتمعنا العربي ما زالت ثقافته مبنية على قيم، ومبادئ، وانتماءات، تحكمها جميعاً أيولوجية متوارثة، وعقائدية تجعله دوماً يميل نحو التنازل في كثير من الأحيان لمصلحة الإطار الاجتماعي والقومي. كما إن المجتمع العربي مجتمع ثقافته مبنية على مفاهيم الانتماء للإطار الأثو_اجتماعي العشائري، فتشده قيمة وعاداته للترجع أمامها في كثير من المواقف_ وإن لم يرض عنها دائماً - ولا ضير في ذلك طالما أن التاريخ الاجتماعي يقر بأن العائلة والعشيرة تتنازل عن مصالحها الذاتية القبلية - والقبيلة لمصلحة المجتمع الأوسع ذي التنظيم الاجتماعي الأكبر وهي الدولة، وضمن القومية يتوسع الإحساس لقومية النظام السياسي لتكون منطلقاته تتسجم مع مصلحة الأمة^(٢٣).

أما الجانب الآخر الذي يفرض طرحه فهو المتعلق بالوضعية التي أصبحت تعانيها ثقافتنا العربية اليوم، حيث إن وضعية الثقافة تعيش في صراع بين الحداثة والتراث، وهي مشكلة ليست مقتصرة على ثقافة معينة دون أخرى، الذي يستدعي طرح الثقافة العربية بأنها ليست في صراع مع الحضارات الأخرى أو ثقافتها، بل المطلوب هو التعامل بطريقة لا تؤثر على مستقبل التفاعل مع الآخر، حتى لا يصبح المجتمع العربي ضحية مواجهة من قبل الثقافات العالمية ومراكز القوى الهادفة. فالثقافة المطلوبة هي ثقافة انفتاح لا اندماج مع المحيط الخارجي، وأن لا تكون متناقضة مع مكتسباتها الذاتية وهي تنفتح على ثقافات العالم.

لهذا، سوف نستعرض العديد من المواضيع الفرعية المتعلقة بالمرتكزات الأساسية التي تخلق الحياة الديمقراطية في المجتمع، من خلال تطبيق مفردات التنمية

السياسية والمتعلقة بالإصلاح، مثل: أثر الثقافة السياسية على التحول الديمقراطي، وثقافة الثقة وثقافة الحوار، ومن ثم المبادئ الأساسية التي يمكن أن تكون مقياساً حقيقياً لمصادقية النظم السياسية في التحول الديمقراطي.

ثانياً: ثقافة الثقة وثقافة الحوار:

لا شك بأن ثقافة الثقة والحوار لها الدور الأساسي في عملية الإصلاح السياسي العربي المنشودة، فتجسير الثقة بين المواطن والنظام السياسي تضمن التضامن والتكافل، وبتقافة المشاركة في الحوار يكون السبيل نحو التقدم والازدهار في كافة المجالات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والمدنية، التي تتم بزيادة جرعة الديمقراطية، ورفع خط الحذر والخطر. وثقافة الحوار هي التي تدفع بالتنفيذ المتوافق والعمل من أجل إن يكبر المواطن بوطنه ويزهو بإنجازاته، ويعلو شأن الفرد بعلو وطنه مما يعكس وبالتالي على أمتة. وبترسخ هذه الثقافة يصبح المواطن يمتلك ثقافة الفعالة بالمساواة والعدالة وبالوصول على حقوقه، مما يدفع به نحو المساهمة الفاعلة في دفع عجلة البناء بمختلف مناحي الحياة. وحتى تتم ثقافة الحوار لا بد أن تطرح المسائل بشفافية، من خلال إعلام ناجح، يؤمن باحترام عقلية الفرد، ويغذيه بالمصادقية بثقافة تؤهله لمعالجة القضايا والتعامل معها دون اعتماد مباشر على الحكومة، وبهذا يجب أن يقدم الإعلام برامجه وهو يرسخ حقوق الإنسان بشكل عام، وبالأخذ بها عملاً لا شعاراً ومؤكداً على القيم الخلقية والاجتماعية، وبعيداً عن كل ما يسيء إليها عند وصول وسائل ثقافية متنوعة.

إن وجود نظام قانوني له طابع العمومية والتجرد، وجعل الوصول للمناصب العامة على أساس الكفاءة والتفوق، وتهيئة المناخ للمشاركة الشعبية في العملية السياسية، هي الإطار الأساسي الذي يسعى من خلاله إلى تحديث النظام السياسي العربي بإعادة هيكلة بناء مؤسساته للوصول إلى تكامل حقيقي بين الأداء الوظيفي، والفاعلية، والإنجازية بما يعود على المواطن العربي بالخبرة والسيادة^(٢٤).

- إن المقياس الحقيقي للوصول إلى نظام سياسي عصري هو معرفة إلى أي درجة يستطيع النظام السياسي خلق التفاعل البناء بينه وبين أبناء المجتمع، لأن الإرادة الشعبية دائماً تحكم على نجاح الدولة، من خلال نظامها، لذلك تريد من النظام الصلة التامة معها لتغيير الواقع نحو الأفضل^(٢٥). كما إن المعايير المصاغة لمعرفة إلى أي مدى يمكن للنظام أن يكون لديه قابلية تفعيل ما ورد، تشتمل على المبادئ الأساسية الآتية :
١. مصداقية القائمين على أدوات السلطة السياسية في تنشيط التعددية السياسية المطلوبة، وطالما أن النظام السياسي العربي ما زال وراثياً أو شبه وراثي فيمكن الحكم على ذلك من خلال مسيرته التاريخية.
 ٢. مدى تقبل النظام الموجود، باختيار أصحاب صنع القرار على أساس الإنجاز والكفاءة والتفوق، دون الاعتبارات القبلية، أو الطائفية العرقية...الخ.
 ٣. تقييم النظام السياسي العربي ومؤسساته الحالية، على اعتبار وجود احترام سياسي، وهل هذا الاحتراف قائم لتحقيق غاية المكاسب الخاصة على حساب المصلحة العامة. حتى نستطيع الحكم على الأجهزة الحكومية بأنها فعلاً قادرة على أداء أدوارها ووظائفها المطلوبة، وبما يحقق بالتالي الأهداف الاجتماعية المرجوة لخدمة مصلحة أبناء المجتمع ككل.
 ٤. قدرة النظام السياسي العربي الحالي على مواجهة الممارسات غير القانونية، كاختلاس الأموال العامة، والرشاوي، والمحسوبية، وبالتالي تحديد المسؤولية الوظيفية تحديداً تمكن من المحاسبة والمساءلة.
 ٥. تقييم العلاقات العربية -العربية، ومدى قدرة العلاقات الحالية من الوصول إلى رؤية الشارع العربي المطالب بقرار سياسي يؤهله إلى وحدة حقيقية قادرة على الاكتفاء الذاتي، بكل أبعاده الاقتصادية والدفاعية.
 ٦. تقييم مدى استقلالية القرار السياسي العربي. وهل مستقبل الواقع الحالي للعلاقات الخارجية العربية مع الدول الكبرى يؤهل لتغيير جذري، ويصب بمصلحة عامة لشعوب الأمة العربية، وليس المصلحة خاصة؟ .

إن المطالب الشعبية العربية ما زالت ترقى في صيغها المعلنة إلى عدم الوقوف عند الإطار النظري للتنمية السياسية المعلنة، عند غالبية الأنظمة السياسية العربية إن لم يكن جميعها، بل يجب ترجمة أهداف التنمية السياسية من خلال تحقيق مبدأ سيادة القانون، وإقامة دولة المؤسسات، ومنع تمرکز السلطة واحتكارها، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ترشيد السلطة السياسية، لأنها وحدها القادرة على مواجهة الأزمات الحالية. فالسلطة السياسية هي القادرة على مواجهة أزمة الهوية عن طريق خلق الشعور المشترك، وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد، وتوجيه الولاء نحو الدولة، وليس إلى الوحدات الاجتماعية الفرعية^(٢٦). كما إن أزمة الاندماج والتكامل يجب أن يفعلها كل نظام داخل الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدماجها في كتلة متجانسة تتسجم بالتالي مع ما يخدم مصلحة المجتمع العربي والرؤية الواحدة، كما إن أزمة المشاركة السياسية باتت بارزة عند قدرة النظام السياسي، ورغبته في توزيع السلطة عبر المجتمع، إلى درجة كافية تستطيع فيها السلطة أن تغرس في الناس، وعلى امتداد مجالات الحياة، شعوراً مبرراً بأنهم يملكون سلطة المشاركة في صنع قرارات يمكن أن تؤثر فيهم، وفي حياة المجتمع المشتركة، والمشاركة السياسية يتم صياغتها عبر المشاركة الديمقراطية الليبرالية، أو التمثيلية، وما يرافقها من ظهور أنماط التمثيل النيابي، ونظم الانتخابات، والاستفتاء... الخ. ويتم ذلك بفتح المجال أمام الأحزاب لتكون قادرة على تنظيم نفسها، ضمن صياغة محتوى ونوعية تتفق مع التطلع العربي المنشود.

إن النظام الديمقراطي يقوم على عناصر رئيسية، بإعطاء الفرد حق بلورة خيارات وطرحها، وأفضليات خاصة به، ثم حق السياسيين والقادة في التنافس لإبراز هذه الأفضليات للشعب والحكومة، وحسم الخلاف بينها عبر الانتخابات، وأخيراً حق الجمهور بأن تظهر مطالبه حسب الأفضليات التي حظيت بالدعم الأكبر في صناديق الاقتراع في سياسات الحكومة^(٢٧).

إن المعضلة في ترسيخ الديمقراطية هي في التعرف على الثقة المتبادلة بين النظام والعناصر الأساسية في التمثيل الشعبي. فمؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها

الأحزاب، تبقى هي أساس الحديث عن تجسير الثقة عند النظام السياسي، وعند الفعاليات التي تمثلها الأحزاب وانتماءات أعضائها، ولا شك بأن البرنامج الحزبي، وبما يمثله من أيدلوجية، تخدم المصلحة العامة لا الشخصية - التي أصبحت سمة غالبية الأحزاب العربية - وهي التي ما زالت موضع الدراسة في قدرة الحزب على استقطاب ثقة الجمهور، وتوسيع قاعدة العضوية؛ فإذا كانت سمة النظام السياسي العربي القائمة هي أقرب إلى ما يسمى بحكم (الأقلية) الشعبية، فإن ذلك ما ينطبق على احتكار القرار الحزبي لأشخاص معدودين، مما ترك المجال للنظام السياسي بأن يوجه اللوم دائماً لعدم كفاية الحزب، من خلال التناقضات الموجودة بين أشخاص الحزب الواحد، مما أتاح لها بيئة تبرر لنفسها (الأنظمة السياسية) أنها تحرص على التعددية، وتخدم المشاركة، إلا أن المعضلة الحقيقية تبقى في عناصر التمثيل.

آليات الإصلاح ومرتكزاته اللازمة للتحول الديمقراطي :

إن الوصول لنظام سياسي عربي معاصر، يرتقي إلى متطلبات الشعوب العربية والتجاوب مع المستجدات، بأبعادها المختلفة، لا يمكن أن يتحقق بمنأى عن التنمية السياسية، حيث إن ذلك يستدعي، قبل كل شيء، وجود رؤية قومية واضحة تصنع من خلال كافة شرائح المجتمع العربي السياسية والاجتماعية، إضافة إلى المثقفين والاقتصاديين. فالتنمية التي يشارك بتفعيلها الجميع تقوم بالتالي على مجموعة من المبادئ والقيم التي يحددها المجتمع ويحترمها. بهذا تكون الكرامة الإنسانية مصانة بالعدالة والمساواة، حيث تفتح أمام المواطن العربي فرصة المشاركة في البناء، دون أي تمييز.

إن ترسيخ اللاتمييز يتم من خلال السياسات والتشريعات، وممارساتها على أرض الواقع بإيمان بالعدالة التامة حتى يتم الانتماء الروحي والمادي للفرد لأمتة، ممّا يحفز الجميع للمشاركة الجادة بالتفاعل، والعمل للوصول إلى تنمية شاملة مستدامة.

وفي هذا الصدد يمكن تحديد أهم آليات التنمية السياسية التي يجب أن يؤمن بها صناع القرار في العالم العربي، والتي تخدم بالتالي ترسيخ القيم الديمقراطية، في الأولويات الآتية^(٢٨):

- التأكيد على وجود ضمانات دستورية قانونية وأخلاقية، تكفل حق جميع المواطنين: رجالاً ونساءً، بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم ومستقبلهم، مع مراقبة تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها.

- إطلاق حرية الرأي والتعبير في المجتمع العربي، باعتبارها حقاً لكل مواطن، وجزءاً لا يتجزأ من مفهوم الحرية التي لا يقوم أي نظام ديمقراطي بدونها، لأن الحرية ضمانه أساسية في ترجمة عملية للمشاعر، والقناعات، والآراء، والمواقف عند الفرد والجماعة في مختلف القضايا المتعلقة بالتطوير، والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها وسيلة الاتصال والحوار مع الآخرين، سواء كانوا أفراداً، أم جماعات، أم هيئات، ومع السلطة السياسية.

- الحرص على التعددية الفكرية السياسية، مع احترام وتشجيع قيام الأحزاب التي تملك برامج إنمائية، إضافة إلى الاعتراف بدور مؤسسات المجتمع المدني الأخرى المنتجة بطريقة ديمقراطية، كالتنظيمات النقابية، والمنظمات الأهلية، واعتبارها شريكاً في عملية التنمية بأبعادها الشاملة.

- الحرص على دور المرأة، باعتبارها نصف المجتمع العربي وتفعيل ذلك عن طريق نظام (الكوتا) حتى يتسنى لها طرح نفسها، باعتبارها قادرة على المشاركة في صنع القرار، لأن المرأة العربية بظروفها الحالية بما يفرضه عليها المجتمع في جميع الدول العربية مهمشة، مما أفقدها الثقة بنفسها، خاصة ونحن نرى من نتائج الانتخابات، في كثير من الدول العربية، أنها تتجه للرجل دون المرأة.

- الأخذ بدور الشباب العربي، على اعتبار أنهم يمثلون ثلثي مجموع السكان من خلال بناء ثقنتهم بنفسهم، وتوعيتهم بمسؤوليتهم المطلوبة تجاه واقع أمتهم

ومستقبلها، مما ينعكس ذلك على سلوكياتهم، لتكون مكانة اعتزاز ونموذج للشباب في المجتمعات الأخرى. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى دور الطالب في التنمية، من خلال اتحاد عام للطلبة العرب، مع فتح المجال لعقد مؤتمر طلابي دوري الانعقاد في الزمان والمكان، مما يفتح المجال في إيجاد آليات جديدة لتوحيد الجهود والنضال من أجل قضاياهم، وقضايا أمتهم.

- وضع لقاءات مع المسؤولين وكافة صناع القرار بشكل دوري.

إن إدارة الإصلاح السياسي وفقاً لما ورد، يمكن أن ينهض بها البرلمان بصورة رئيسية، وأن يقتصر دور الحكومة على توفير التسهيلات اللازمة للشروع بإقامة حوار شامل على مستوى الوطن العربي، وأن لا يُنتظر العمل من الناشطين سياسياً فحسب، بل يستلزم حواراً مستمراً يشارك فيه ممثلون عن سائر الوطن العربي، حتى يتمكنوا من صياغة توصيات تتولى البرلمانات العربية ترجمتها إلى تشريعات موحدة. وعليه، فلا بُدَّ كذلك من استعراض دور كل من مؤسسات المجتمع المدني، وتنشيط دور المرأة، كدعائم أساسية، ومرتكزات هامة في تجسيد عملية التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي بشكل عام.

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني والإصلاح السياسي:

إن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساسي والحيوي في تفعيل الإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام، وهذه المؤسسات تُعدُّ من الركائز الهامة في تفعيل الديمقراطية والحياة السياسية. والمجتمع المدني، كمفهوم، هو مجتمع المدن والمؤسسات، وتعني المؤسسات تلك التي ينشئها الناس إرادياً وطوعاً فيما بينهم لتنظيم حياتهم. وهي مؤسسات طوعية يقيمها الأفراد داخل الدولة، ولا تخضع لسيطرة الدولة مباشرة، وتعمل بشكل أساس على مبدأ غير ربحي، وتشمل النقابات، والجمعيات، والأحزاب، والاتحادات. أهم ما يميز هذه المنظمات المرونة، والثقة الشرعية، والخبرة الجماهيرية^(٢٩). وفي العالم العربي ما زالت هذه المنظمات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات، تتمثل باختلاط المفاهيم والأولويات، وعدم وضوح عملها، ووجود التباس في

أغلب الأحيان في العلاقة بين هذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة. وأحياناً لضعف في أدائها بسبب غياب الديمقراطية وتغول السلطة التنفيذية في عملها. وغياب الشفافية في أمرها وهياكلها، الأثر على علاقة أعضائها، مما يجعلها ضعيفة بسبب تعرضها لسوء الإدارة. إضافة إلى أنها تعاني من ضعف الإمكانيات المادية، وغياب التمويل الكافي من قبل الحكومة، أو أنها لا تتلقى أي دعم على الإطلاق^(٣٠).

تعدُّ الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات النظم السياسية الديمقراطية، لكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع للمصالح وتعبئتها، وهي أداة من أدوات التنشئة والتجديد للسياسيين وأخيراً، فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم. أما فيما يتعلق بواقع الأحزاب العربية فإنها تتصف بخصائص مختلفة، منها:

أ. شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية، في الوقت الذي يجب أن يكون الارتباط من خلال روح التكامل والاتفاق على تقسيم العمل السياسي. فمن خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين أن الأحزاب قد ارتبطت بفترة الخضوع للاستعمار، وهي خاصية نجح المستعمر، في بعض الأحيان، في استثمارها لضرب القوى الوطنية بعضها ببعض، ونثر الشكوك والاتهامات بينها، عن طريق تصنيف الأحزاب القائمة إلى معتدلة ومتطرفة تبعاً لشكل علاقتها به. ومع بدء ظهور الأحزاب الأيدلوجية كالقومية، والشيوعية، والإسلامية تفاقمت الظاهرة بصورة أكبر، وتحول مفهوم العمل الحزبي من الإقرار بمبدأ تبادل الأدوات إلى الاجتهاد في نفي وجود الآخر المعايير في التوجه السياسي^(٣١).

ب. ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه. أو ما يمكن تسمية شخصنة الأحزاب العربية، وخطورة هذه السمة تكمن في أن ارتباط العضو أو المؤيد يكون بشخص رئيس الحزب ومؤسسه أكثر من ارتباطه بأهداف الحزب أو برنامجه.

جـ. التشرذم والانشقاق، حيث إنَّ أغلبية الأحزاب العربية شهدت العديد من الإنشقاقات على مدار تاريخها، لأسباب سياسية وطائفية وشخصية.

د. ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير، بسبب ضعف المصادقية في تطبيق برامجها من جهة، وتشهير بعض الأحزاب بغيرها من جهة أخرى.

إن الأحزاب ما زالت في عالمنا العربي ضعيفة في الغالب، فهي تغيب، أحياناً، عن الساحة السياسية بدور قرار سياسي، وتضعف للأسباب سالف الذكر، من جراء كثرتها، مما يحول دون إقبال الأفراد عليها بسبب عدم قدرتها على طرح برنامج قادر على تفعيل دورها المجتمعي، بما يمكنها من استقطاب أعضاء جدد. كما إن السباق التاريخي أدى إلى جنوح الكثير للانخراط بها، مثلها مثل كافة المؤسسات المدنية التي ارتبطت بذهنية اجتماعية تخشى من الانضمام بها. مما يستدعي تطوير النظم التشريعية الناضجة وتعديلها بما يكفل المزيد من عملها في ظل قانون عصري تتسجم مع منطلقاته، إضافة إلى تخصيص تمويل لازم من قبل الحكومة لدعم مسيرتها.

إن وجود أحزاب في النظم السياسية العربية لا يعني وجود نظام حزبي، فمجرد وجود تنظيمات وجمعيات، أو هيئات مدنية وأحزاب لا يكفي لقيام نظام ديمقراطي تنافسي. إذ لا بد من وجود نظام حزبي يعالج، بمضمونه الفكري والسياسي، العلاقة الكلية بين الوحدات أو التنظيمات، سواء كان بين هذه التنظيمات مع بعضها، أو بينها وبين النظام السياسي والنظام الاجتماعي ككل. كما إن النظام الحزبي المطلوب لعملية الإصلاح العربي لا يقتصر على تقييم الحزب، من خلال أهدافه النظرية، وتطلعاته، وبنية التنظيمية فحسب، وإنما تعتمد على مخرجات أدائه لبرنامج المعلن.

أما المنظمات غير الحكومية التي تُعدُّ من أهم مكونات المجتمع المدني والتي تتمتع بحد أدنى من المؤسسات، بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت والتي لا تهدف إلى الربح - فهي في النظم العربية أكثر ما ترتبط بمفهوم الجمعيات الأهلية. حيث نراها تختلف في نشاط من دولة عربية إلى أخرى، ففي مصر تأسست أول جمعية في مطلع

القرن التاسع عشر، بينما في عُمان تأخرت حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، مما يشير إلى أن سمة الانتشار متفاوتة بين دولة عربية وأخرى، إضافة إلى أن النشاط ونوعه مختلف، والعلاقة مع السلطة متغيرة حيث إن المنظمات عادة ما تعاني من تدخل السلطة في شؤونها، بدءاً من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مروراً بتوجيه أنشطتها وتعيين بعض ممثليها في الجمعية لهذا الغرض، وانتهاءً بتجميد عملها، وأحياناً بحلها وتعقب ناشطيها.

ثانياً: تنشيط دور المرأة:

من المعروف أن المجتمعات العربية ما زالت تسيطر على تركيبها قيم ومعايير وتقاليد ذكورية. هذه الوضعية الاجتماعية في الوطن العربي، والمطبوعة بالطابع الأبوي، جعلت من الصعب على المرأة أن تمارس دوراً فاعلاً لخلق مجتمع متوازن، فمسألة العلاقة بين الرجل والمرأة ما زالت تتأرجح بين التراث العربي الجاهلي والتراث العربي الإسلامي من جهة، وبين التناقض في التركيبة النفسية لشخصية المرأة العربية من جهة أخرى. فهناك الكثير من التفسيرات الإسلامية العربية الذكورية التي تُخطئ، فتنسب للإسلام كثيراً من السلوكيات والعادات الضارة من أجل الحط من دور المرأة وفعاليتها، علماً أن الإسلام منها وفعاليتها براء.

إن فاعلية دور المرأة يكمن في إعادة صياغة مفهوم علاقتها بالرجل على أساس الاحترام والتقدير المتبادل بينهما، بحيث تتحدد فاعلية المرأة من منطلق مكانتها الاجتماعية ودورها الوظيفي المكمل لدور الرجل، وليس من واقع العنصر النوعي الذي هو الجنس.

أما بالنسبة لدراسة واقع المرأة العربية، من خلال دورها في صنع القرار، فقد باتت قضية لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحلي فحسب، بل أصبحت من المحاور الأساسية التي تناقش إقليمياً ودولياً، من خلال المؤتمرات والندوات وعلى أعلى المستويات السياسية، خاصة، وإن نسبة التمثيل النسائي لا تمثل إلا (٣.٧%) كمتوسط عند بعض الدول العربية. علماً أن تقرير تنمية المرأة العربية ما زال يثبت بمؤشرات

الإحصائية وجود تباين في نسبة التمثيل في مواقع صنع القرار بين الأقطار العربية. حيث تتراوح النسبة في المجالس التشريعية بين (صفر - ١١.٥%) كأعلى نسبة تمثيل في تونس وصفر في بعض الدول العربية. وتعدُّ نسبة المتوسط من أخفض نسب التمثيل في العالم مقارنة بـ (٣٨.٨%) في دول شمال أوروبا، وعلى المستوى الوزاري تتراوح بين (صفر - ٠.٨%) في البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً في المشرق العربي، أما في البلدان الأكثر تنوعاً في المغرب العربي فتتراوح النسبة بين (٥.٥ - ٧.٠%) مقارنة بمتوسط (١.٥%) في البلدان الأقل نمواً، و بـ (٠.٨% - ٢%) في البلدان العربية الأكثر نمواً^(٣٢).

إن واقع المرأة العربية ما زال بحاجة إلى دراسة، إذا ما أرادت الأنظمة السياسية العربية بدفع المرأة إلى مراكز صنع القرار، لكونها تمثل نصف المجتمع، فعملية الإصلاح السياسي لا يمكن أن تتكامل في كافة شؤون الحياة إلا من خلال الأخذ بالأسس والمنطلقات الآتية :

١. احترام ما نصت عليه الدساتير العربية من مبادئ أساسية، تضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، سواء في المشاركة السياسية، أو الحياة العامة.

٢. توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة، وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية، بعيداً بها عن كل تمييز.

٣. وضع خطة عمل عربية مشتركة تهدف إلى ترسيخ حقوق المرأة، تشريعاً وممارسة، بالاعتماد على مناهج واضحة لتطوير الأفكار والعقليات.

٤. تأمين حقوق المرأة العربية في هياكل السلطة وآلياتها، ومواقع صنع القرار على مختلف المستويات.

٥. توسيع قاعدة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، من خلال دعم الأحزاب والمنظمات.

٦. تنمية قدرات المرأة العربية في ميدان العمل السياسي عن طريق برامج التطبيق الفكري، والتدريب السياسي التوعوية ضمن برامج الأحزاب، مع السعي إلى تبادل التجارب والخبرات بين الأحزاب العربية.

٧. توجيه وسائل الإعلام المختلفة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتسلط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات، صاحبات رؤية وتفكير، قدرات على تحقيق إنجازات في جميع الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لهذا، فإن المنهجية المطلوبة لعملية الإصلاح يجب أن تحترم أهمية المرأة، من خلال التأكيد بأن وصولها إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار ليست قضية شعارات ترفع، ولا مجموعة أفكار يروج لها إعلامياً في الندوات والمؤتمرات ووسائل الاتصال المختلفة، بل إن أهمية ذلك تكمن في جدية طرحها وتناولها، كقضية لها مساس بفعاليات المجتمع المختلفة: الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والسياسية.

وللوصول إلى مجتمع ديمقراطي حقيقي، لا بُدَّ من استخدام آليات ذات معانٍ، لا مفردات ترفع كشعار. تبدأ بخلق مجتمع مثقف يتعامل بالحوار الناجح الذي يقود إلى البناء لا الهدم، واستخدام الحوار لمعالجة كافة القضايا التي من شأنها إنجاز التحول من مرحلة إلى مرحلة، يطمح المجتمع الوصول إليها. لهذا، فإن ترسيخ ثقافة الحوار لا تبدأ إلا من خلال الإيمان بالثقة بين المتحاورين، سواء كان ذلك بين النظام ومؤسساته، وبين الأفراد والجماعات المختلفة.

أسس التحول الديمقراطي ومرتكزاته في الأردن (دراسة حالة): -

لعبت التغيرات المتسارعة، التي شهدتها النظام العالمي الدولي في العقدين الأخيرين، دوراً بارزاً في دفع العديد من النظم السياسية إلى إعطاء قدر أكبر من الاهتمام كقضية الديمقراطية والتعددية السياسية، كما أدى تفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل إلى إعادة إفراز التوازنات السياسية والاقتصادية. وفي العالم العربي أدت التحولات المتعارضة في الوضع الداخلي، والتطورات الإيديولوجية العالمية

إلى تغير في الاهتمامات لدى العديد من الأنظمة السياسية العربية، حيث بات التحول نحو الديمقراطية يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم العربي المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف الثمانينات حتى تأكدت ملامحها في التسعينات من القرن الماضي.

لقد أسهمت العديد من العوامل في الإسراع نحو الاتجاه الديمقراطي في الوطن العربي، بعضها تعلق أو ارتبط بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وما استوجبت من إعادة توزيع الثروة والدخل وظهور تعددية في القوى الاقتصادية، التي تساهم بدورها في خلق الركائز الأساسية للتعددية السياسية في المجتمع، وبعضها الآخر ارتبط بتطور السياق الاجتماعي الذي يوازي عمليات الإصلاح الأولى، حيث كان التوسع في التعليم والتنمية الاجتماعية بشكل عام، دافعاً لزيادة المطالب المجتمعية بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وفتح قنوات التغير نحو الإصلاح والتحديث أمام الأفراد والأحزاب من خلال المؤسسات السياسية وآلياتها المختلفة^(٣٣).

وعلى الرغم مما يذهب إليه بعض المختصين في وصف أغلبية الأقطار العربية، بأنها بقيت بعيدة عن موجه التحول الديمقراطي الثالثة، التي تناولها عالم السياسة الأمريكي (صموئيل هنتغتون) عام ١٩٩١م في كتابه "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، وأن مؤشرات التحول الديمقراطي في الوطن ما زالت دون المستوى المطلوب، إلا أن الأسس والمرتكزات النظرية لعملية التحول تبقى مرجعية، وحافزاً يضمن من خلالها إمكانية الاستمرار التدريجي في الحراك الاجتماعي للوصول إلى حراك سياسي، ينشط بالتالي مسيرة النهج الديمقراطي. وتأتي دراسة الحالة التالية، عن إحدى الدول العربية (الأردن) لبيان طبيعة العوامل التي تسهم في التحول الديمقراطي مثل: البنى القانونية، والدستور، وقوانين الانتخاب والأحزاب من جهة، ومناقشة طبيعة المحددات التي تضبط عملية الحراك السياسي، وبالتالي الوقوف على المعوقات والمتطلبات اللازمة للتحول الديمقراطي من جهة أخرى. وعلى اعتبار أن مسيرة النهج الديمقراطية للدول العربية، مهما اختلفت، تبقى متقاربة ودرجة الفروق نسبية بينها.

١ - العوامل التي تساهم في التحول الديمقراطي في الأردن:

هناك العديد من العوامل التي استندت عليها عملية التحول الديمقراطي، وقامت عليها منهجية الإصلاح والتحديث في الأردن، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية:

يمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها الأفراد. وتقوم هذه العوامل على بنى قانونية: كالدستور، وقوانين الانتخابات، والأحزاب، وإرادة سياسية، وأخرى مجتمعية وثقافية؛ تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في القطر العربي، وفيما يلي استعراض لطبيعة هذه العوامل:

١ - البناء القانوني:

تُعَدُّ القوانين بمنزلة مرجعية أساسية، تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، لكونها توضح بما تتناوله من قواعد كل من حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع. فالبناء القانوني يضمن احترام آدمية الإنسان الأردني، من خلال تناول القوانين لحرية الفرد في التعبير، واحترام كافة حقوقه الأساسية التي تقوم على: مبدأ المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. ويضم البناء القانوني المكونات الآتية:

أ. **الدستور:** يُعَدُّ الدستور ركيزة أساسية وعاملاً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي؛ لكون الديمقراطية بحاجة إلى أسس قانونية تستند عليها الأفراد، فالقواعد الدستورية هي بمنزلة مرجعية منظمة لطبيعة الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لكافة أفراد المجتمع ومؤسساته. كما إن الدستور هو الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة بين أفراد المجتمع وبيان حقوقهم وواجباتهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية... الخ. والدستور الأردني، المعمول به حالياً

والصادر عام ١٩٥٢م، يحتوي على تلك الأسس والمرتكزات الديمقراطية التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في النهج السياسي، الذي يقوم على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات من جهة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكونه أخذ بقواعد خاصة تلك التي انبثقت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون أول عام ١٩٤٨م. حيث ركز الدستور على قيام الحكم الديمقراطي لكونه نشأ عن طريق العقد، وركز على مبدأ سيادة الأمة، والأخذ بالمجلس المنتخب، والسلطة التنفيذية المسؤولة أمام البرلمان، والفصل بين السلطات، وبالتالي إقرار الحقوق والحريات لكل الأردنيين، على اختلاف أديانهم وجذورهم، والحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها^(٣٤).

ولتوضيح دور الدستور في تكريس النهج الديمقراطي، لا بُدَّ من استعراض طبيعة البنود والفقرات التي تناولت طبيعة نظام الحكم في الدولة، وعلاقة السلطات العامة مع بعضها، وماهية الحقوق والواجبات الفردية، باعتبار أنها تمثل محاور رئيسية في تحديد قدرة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في عملية الحراك السياسي.

نظام الحكم وعلاقة السلطات العامة :

تناول الدستور طبيعة نظام الحكم في الأردن، على أنه نيابي ملكي وراثي، حيث يقوم النظام النيابي على وجود مجلسين يمثلان الأمة. الأول: مجلس النواب، ويتكون عن طريق الانتخابات العامة حسب دوائر انتخابية تقسم على أسس الديمغرافيا وتمثيل الأقليات، ونظام (الكوتا) النسائية (حسب القانون الانتخابي المعدل عام ٢٠٠٣م)، ويبلغ عدد أعضائه (١١٠) نواب. والثاني: مجلس الأعيان الذي يعين أعضائه الملك، بعدد لا يتجاوز نصف أعضاء مجلس النواب. ومجلس الأمة هو السلطة التشريعية التي تعني بإصدار وتعديلها وإلغائها القوانين، ومراقبة أداء الحكومة، وإقرار ميزانية الدولة.

كما إن إجازة تعيين رئيس الوزراء والوزراء بإدارة ملكية، تبقى مشروطة دستوريا بكسب ثقة مجلس الأمة حتى تستطيع الحكومة مزاولة مهامها، حيث إن للبرلمان الحق الدستوري في حجب الثقة عن رئيس الوزراء أو أي وزير، سواء عند

التصويت على الثقة، أو بعد كسب الثقة، فيما إذا رأى أيًا منهم عدم قيامه بالمهام الموكولة إليه، أو عند الإخلال بالنظام. ويأتي هذا الحق للبرلمان ضمن ما نصت عليه المادتان: (٥١) والمادة (٥٣) من الدستور، فموجب المادة (٥١) باتت السلطة التنفيذية خاضعة للمساءلة أمام مجلس الأمة، ومسؤولة مسؤولية تكافلية مشتركة فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة – فقد نصت المادة- على أن: "رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب عن أعمال الحكومة". كما إن الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور أكدت على وجوب أن تقدم الحكومة استقالتها إذا لم توفق في الحصول على الأكثرية في مجلس النواب، إذ نصت المادة على أنه: "إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه يجب عليها أن تستقيل" (٣٥).

ورئيس الوزراء، بناء على ما ورد، أنه على الرغم من أن صلاحيات الملك هو تعيين رئيس الوزراء وتعيين الوزراء بناء على توصية رئيس الوزراء، إلا أن ذلك يبقى مشروطاً بكسب ثقة مجلس الأمة، وحسب الدستور، فإن نظام الحكم ملكي وراثي إلا أن الملك غير مسؤول، لكون صاحب السلطة الشعب، لكنه (الملك) يقوم بدور المدير الحريص على شؤون البلاد، وأن مسؤوليته أخلاقية.

ومما ورد يتضح أن الدستور يبرز دور حكم الأغلبية التي تُعدُّ سمة رئيسية وركيزة العمل الديمقراطي، لكون الدستور، كذلك، وضَّح علاقة السلطات العامة مع بعضها، والأخذ بنظام الفصل بينها، مع العمل التعاوني المتكامل الذي يخدم أهداف الفرد والمصلحة العامة في الدولة، على أن تكون القواعد القانونية، التي بينها الدستور، هي المنظم لكل سلطة بإعطاء صلاحيات الرقابة على ذلك للسلطة القضائية لحماية هذه القوانين؛ علماً أن الحاجة إلى محكمة دستورية باتت مطلباً واضحاً لرعاية ما نص عليه الدستور من حقوق وواجبات، للسلطات والأفراد.

الحقوق والواجبات الفردية:

إن الحقوق والحريات التي يرتكز عليها الأفراد في تجسيد نهج السلوك الديمقراطي، قد صانها الدستور الأردني، من خلال التشريعات التي تناولها في بنوده وفقراته، حيث تناول كافة الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لهذه الحقوق كما تناولها الدستور:

أ. المساواة بين الأفراد: تقوم الديمقراطية على تقرير حق المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اختلاف الأفراد في الأصل، والجنس، واللغة، والدين، والمراكز الاجتماعية، والاقتصادية، حيث نصت المادة (٦/١) من الدستور على أن: "الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز في الحقوق والواجبات بينهم، وإن اختلفوا في العرق، أو اللغة، أو الدين"، وأنهم متساوون في التمثيل أمام القضاء والقانون.

ب. الحرية الفكرية والذهنية والتعبير: كما عالج الدستور العديد من الحقوق والحريات الفكرية والذهنية المتعلقة بالحرية الدينية، وحماية الدولة لحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، بما لا يخل بالنظام العام أو ما يتنافى مع الآداب. كما كفل الدستور حرية الرأي والصحافة، ونصت المادة (١٥) من الدستور على أن تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعبر عن رأيه بحرية، بالقول، والكتابة، والتصوير، وسائر وسائل التعبير، بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، وأنه لا يجوز تعطيل الصحف^(٣٦).

ج. حق الاجتماع وتكوين الجمعيات والأحزاب: لما نصت المادة (١٦/١) من الدستور على أنه: "للأردنيين حق الاجتماع، ص وتكوين المجتمعات والأحزاب السياسية ضمن حدود القانون، وذلك بهدف التعبير عن الرأي والدفاع عن حقوقهم". واشترط الدستور في تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية بأن تكون غالبيتها ووسائلها سليمة، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، وبهذا

أسند تأليفها إلى أسس قانونية تنظم الأهداف دون المساس بالغاية القائمة على الحق، ودون الإخلال بالنظام.

د. حرية تقديم العرائض والشكاوى: إن من الملامح الديمقراطية التي تبناها الدستور الأردني، تلك المتعلقة بحق الفرد في التقدم بشكواه أو اعتراضه أو المطالبة برفع الظلم عنه، عندما يلحق به الأذى، وتعويضه عما أصابه من ضرر، فقد نصت المادة (١٧) من الدستور الأردني على أن: "للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية، أو فيما له صلة بالشؤون العامة".

هـ. الحقوق الثقافية والاقتصادية: تضمن الدستور الأردني العديد من القواعد القانونية التي تنص على حماية الحقوق الثقافية والاقتصادية للأفراد، مثل: حق الثقافة والتعليم، والعمل، وحق الملكية. فقد نصت المادة (٦/٢) من الدستور على أن تكفل الدولة التعليم والعمل للفرد ضمن حدود إمكانياتها. كما نصت المادة (١٩) على أنه "يحق للجماعات تأسيس مدارسها، والقيام بتعليم أفرادها، على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون، وأن تخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها". كما وتنص المادة (٢٠) من الدستور الأردني على "أن التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس المملكة الحكومية".

وفيما يتعلق بحق المواطن في العمل، فقد نصت المادة (٢٣) على أن العمل حق لجميع المواطنين، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين عن طريق توجيه اقتصاد الوطن والنهوض به، وأن يعطى العامل الأجر الذي يتناسب مع كمية عمله وكيفيته، إضافة إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنح العمال أيام راحة سنوية مدفوعة الأجر، وتقرير تعويض خاص للعمّال المعيلين في أحوال التسريح والمرض، وتعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث، والخضوع للقواعد الصحية، وبالنسبة لحق الملكية، فقد احترمت الدستور حق الفرد بالملكية الخاصة، حيث تنص المادة (١١) على أنه: "لا يستملك ملك أحد

إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون" كما نصت المادة (١٢) على أنه: "لا تفرض فروض جبرية، ولا تصدر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون"^(٣٧).

و. حقوق المرأة: ضمّن الدستور الأردني حقوق المرأة، مبيناً ذلك في العديد من نصوصه، وذلك ترسيخاً لتأمين مفهوم المساواة في المواطنة بين الرجل والمرأة، وذلك كما ورد في المادة (٦/١) حيث لم يميز الدستور بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وذلك من منطلق أن المواطنة لا تقتصر على الرجل دون المرأة. وبناء على ذلك، تم تعديل قانون الانتخاب عام ١٩٨٦م ليتم تجسيد حق مساواة المرأة بالرجل في المشاركة السياسية، إذ تم منحها حق الانتخاب والترشيح. كما تم تعديل قانون الانتخاب بقانون معدل عام ٢٠٠١م، ليوجد للمرأة حصة ثابتة في البرلمان الأردني ضمن ما يسمى بنظام (الكوتا) النسائية، حيث خصص لها ستة مقاعد إضافة إلى المقاعد التي قد تفوز بها بشكل عام^(٣٨).

ب. **الميثاق الوطني:** يُعدّ الميثاق الوطني الذي صدر عام ١٩٩١م، من الأسس التي تسهم في مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، ويُعدّ من الضمانات القانونية لحماية الحريات السياسية، وذلك للأسباب الآتية :-

١. لأن صياغته شاركت بها مختلف أشكال الطيف السياسي الأردني بمختلف توجهاتها، فقد شاركت رموز سياسة، ممثلة بالعديد من رجالات الفكر القادرة على تحديد ملامح الحياة السياسية المستقبلية.
٢. كما تأتي أهميته القانونية والبنائية لكونه أكد على تفعيل الدستور من خلال الحث على اتباع السياسات والتشريعات، وممارستها عملاً، واعتبار أن قواعد المشاركة والتعددية السياسية، وبالتالي حقوق الإنسان التي تناولها الدستور، ركيزة أساسية للنهج الديمقراطي.

٣. لأن الميثاق الوطني أكد على أهمية إرساء دولة القانون والمؤسسات، وعدّ أن دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بسيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرة، وفيها كذلك تلتزم كل السلطات بتوفير الضمانات القانونية والإدارية لحماية حقوق الأفراد التي أرسى الإسلام قواعدها، وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع المواثيق الدولية، والاتفاقيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بهذا الشأن^(٣٩).

٤. بيّن الميثاق الوطني أن الدولة هي دولة المواطنين جميعاً، مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم، وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وإتاحة المجال العملي للشعب الأردني للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته وشؤونها، واعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكري على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية.

٥. أكدّ الميثاق الوطني الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة، وعدّ أن أي محاولة لإلغاء هذه الصفة أو تعطيلها باطلة من أساسها، لأنها تشكل تعدياً على الدستور، وانتهاكاً لمبدأ التعددية ومفهومها.

ج. قانون الأحزاب: تُعدّ الأحزاب السياسية من أهم عناصر الحياة السياسية

في الدول المعاصرة، كما أن عملية نشوء الأحزاب السياسية ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات التنمية والتحديث السياسي، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الأدوار، مثل: عمليات التنظيم، والتعبئة السياسية، وتؤدي إلى خلق الوعي السياسي^(٤٠). وبشكل عام، تهدف الأحزاب إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، وخلق القيم الإيجابية، والتوعية، والتنقيف السياسي. إلا أن وجود

الأحزاب وفاعليتها أمر مرهون بعدد من العوامل، مثل: مستوى تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى تطور الحريات السياسية والنظم الانتخابية^(٤١). لقد شهد الأردن، منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١م ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية، إلا أن مرحلة ما قبل الاستقلال تتسم بعمق الانتداب البريطاني على الحياة السياسية، لا سيما عرقلة محاولات تطوير النظام السياسي، مما أدى إلى قصر عمر الأحزاب من جهة، كما إن بعض الأحزاب لم تكن تملك رؤيا سياسية واضحة، ويتصف بعضها الآخر بطبيعة أقرب لمطالب النقابات منها إلى الأحزاب. أما مرحلة ما بعد الاستقلال، ونتيجة لوحدة الضفتين وتجديد الدستور، فقد شهدت الأحزاب السياسية في الأردن تنوعاً أيدلوجياً نتيجة المد القومي العربي والدولي، حيث كانت بعض الأحزاب تمثل امتداداً لتيارات وأيدلوجيات خارجية المصدر، سواء منها الدينية، أو القومية، أو الشيوعية^(٤٢). وتميزت تلك الفترة الزمنية بذروة النشاط الحزبي على الساحة الأردنية، وساهمت بعملية تعبئة الجماهير وتحريكها، وخصوصاً في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وكبرى مدن المملكة، وأدت نشاطات الأحزاب إلى إيصال البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسية، مما دعى إلى إعلان الأحكام العرفية في البلاد، اعتماداً على نص المادة (١٢٥) من الدستور الأردني، وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في جميع أنحاء البلاد، وذلك في ٢٥ نيسان ١٩٥٧م، وبقيت الأحزاب محظورة حتى صدر قانون الأحزاب عام ١٩٩٢م. لقد سبق إصدار الحكومة لقانون الأحزاب سلسلة من التطورات دفعت نحو إعادة الحياة الحزبية نتيجة تحولات داخلية، تمثلت في فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وجددت احتقاناً سياسياً واجتماعياً نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أدت لحدوث موجة من العنف الداخلي، إضافة إلى التوجهات الجديدة التي عكستها نصوص الميثاق الوطني عام ١٩٩١م، لا سيما في الدعوة إلى التعددية السياسية، كما إنَّ التحولات الإقليمية والدولية ساهمت في استئناف العمل الحزبي، بعد عودة المرحلة الديمقراطية التي استؤنفت عام ١٩٨٩م،

حيث جاءت مع بداية المسار التفاوضي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وتنامي موجة التحول الديمقراطي في مناطق إقليمية مختلفة^(٤٣).

وعلى الرغم من أن الأحزاب الأردنية التي ظهرت بعد قانون الأحزاب في عام ١٩٩٢م، ما زالت جاذبيتها الشعبية ضعيفة، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي لكونها أحزاباً ذات طابع شخصي، إلا أن قانون الأحزاب رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢، يعد من البنى القانونية التي تُعدّ عاملاً هاماً في تطوير مسيرة الحياة الديمقراطية في الأردن، وذلك للأسباب الآتية :

١. إن القانون أحيا العمل بالمادة رقم (١٦) من الدستور الأردني التي تتضمن على حق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، وأعطى الأفراد الحق في الانتساب للأحزاب السياسية المرخصة شريطة أن يكونوا قد أتموا الثامنة عشرة من عمرهم.
٢. إن الحد الأدنى للأعضاء المؤسسين هو خمسون عضواً، على أن لا تقل أعمارهم عن (٢٥) سنة. مما يعني سهولة تشكيل الأحزاب، وطرح برامجها بطريقة قانونية لكونها ليست بحاجة إلى عدد كبير من الأعضاء لممارسة عملها^(٤٤).
٣. إن القانون أعطى الحق لكل حزب في إصدار المطبوعات الدورية للتعبير عن مبادئه وآرائه، وإن مقار الأحزاب، ومراسلاتها، ووثائقها، مصنونة من التدخل بها، أو مراقبتها، أو مصادرتها إلا بقرار قضائي.
٤. أعفى القانون الأحزاب من الضرائب والرسوم، ورخص لها قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الأردنيين.

د. قانون الانتخاب النيابي:

منذ استئناف المسيرة الديمقراطية في الأردن ، نلاحظ أن هناك ثلاثة قوانين استندت عليها عملية الانتخابات النيابية، وهي:

١. قانون الانتخابات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦م، حيث جرت الانتخابات النيابية بناء عليه للمجلس التشريعي الحادي عشر عام ١٩٨٩م.
٢. قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣م الذي يفرض على الناخب الاقتراع لمرشح واحد في دائرته الانتخابية، بغض النظر عن عدد المرشحين فيها، فيما يعرف بقانون "الصوت الواحد"، وقد جرت على ضوئه الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني عشر عام ١٩٩٣م، والمجلس الثالث عشر عام ١٩٩٧م.

٣. قانون الانتخاب المؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١م، الذي أبقى على نظام "الصوت الواحد"، وجرت عليه الانتخابات للمجلس النيابي الرابع عشر.

ومن خلال مراجعة المحاور المتعددة التي تناولها قانون الانتخاب الأخير رقم (٣٤) لسنة (٢٠٠١م)، نلاحظ أن هناك أسباباً يمكن اعتبار القانون من العوامل المساهمة في التحول الديمقراطي في الأردن، على الرغم من سلبياته التي سيتم مناقشتها ضمن دراسة التحديات، وتتمثل هذه الأسباب بما يلي^(٤٥):

- أ. تخفيض سنّ الناخب من (١٩) إلى (١٨) سنة، مما أتاح المجال لزيادة عدد المشاركين من الشباب في العملية الانتخابية، وهذا يعني توسيع قاعدة المشاركة السياسية، خاصة إذا عرفنا أن ما نسبته ٦٠% من أبناء المجتمع الأردني هم من الشباب.
- ب. زيادة عدد المقاعد النيابية من (٨٠) مقعداً إلى (١١٠) مقعداً، وإدخال نظام (الكوتا) النسائية الذي يكفل للمرأة الأردنية (٦) مقاعد من مجموع مقاعد المجلس النيابي .
- ج. زيادة مشاركة القضاء في الإشراف على العملية الانتخابية، وتحديد الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على سرية اقتراع الاميين.

- د. جعل إعداد جداول الانتخابات من اختصاص دوائر الأحوال المدنية والجوازات، واعتماد البطاقة الشخصية التي تحمل اسم الدائرة الانتخابية للناخب بطاقة انتخابية، واستخدام (ختم خاص) على البطاقة الانتخابية عند ممارسة الناخب الاقتراع بصوته، مما يضمن استحالة أو صعوبة التزوير، مقارنة بالبطاقة الانتخابية التي اعتمدت بالانتخابات النيابية قبل صدور قانون عام ٢٠٠١م.
- هـ. السماح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم في أي مركز من مراكز الاقتراع في دوائرهم الانتخابية، وإجراء عملية فرز النتائج في نفس مراكز الاقتراع، وهذا مؤشر واضح على الحرص من أجل تسهيل عملية الاقتراع على الناخب، وإعطائه الفرصة الكافية للإدلاء بصوته دون ضغوطات من قبل عشيرته، أو أبناء الحي، أو المكان الذي يعيش فيه من جهة، وعلى إبراز بيان جدية السلطة التنفيذية على موضوعية إجراء العملية الانتخابية بكل مراحلها، وحرص الحكومة على أن تكون مستقلة بطريقة واضحة للمواطن، وكافة مؤسسات المجتمع المدني.

٢. الإرادة السياسية:

تعدُّ الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطي في الأردن، حيث إنّ الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطي، ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة. والمتتبع للمراحل التاريخية الذي مر بها الأردن، منذ تأسيس الإمارة، يلاحظ بأن القيادة الأردنية تسعى على الدوام نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير، على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الأردن على مر العقود، خاصة بعد الاستقلال، والمتمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتحديات الإقليمية والدولية المتعددة. ومع هذا نجد الرغبة المستمرة من القيادة السياسية في الإصلاح الشامل، للانتقال بالأردن من بلد محكوم

بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العالم، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية، بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة، واعتماد خطاب يتميز بالحدثية، باتساع مجالاتها، ليتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكون فاعلة للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون من جهة أخرى.

كما تتضح الإرادة السياسية، من خلال حرصها على استصدار القوانين القادرة على النهج بمسيرة العملية الديمقراطية. وفي مرحلة عهد الملك المؤسس عبدالله الأول صدر القانون الأساسي عام ١٩٢٨م الذي كان بمنزلة الدستور الأول بعد قيام الدولة عام ١٩٢١م، وكذلك صدر الدستور الثاني بعد استقلال المملكة عام ١٩٤٦م، إذ بين العديد من الحقوق المدنية والاقتصادية لأفراد المجتمع، وبعد وحدة الضفتين، وفي عهد الملك طلال صدر الدستور المعمول به حالياً عام ١٩٥٢م، والذي كفل، كما ورد سابقاً، النهج الديمقراطي. وبعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية عام ١٩٥٣م، شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي إزدهار العمل الحزبي، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. ونتيجة لوجود حالة عدم الاستقرار في المنطقة والإرتباطات الخارجية لبعض الأحزاب الأردنية، ألغى النشاط الحزبي في البلاد بمرسوم ملكي في عام ١٩٥٧م^(٤٦).

وفي إطار الرغبة الملكية باستئناف المسيرة الديمقراطية في عام ١٩٨٩م، سمح للأحزاب السياسية أن تشارك عملياً في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩م، وعلى ضوء ما تضمنه الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٩١م، رأت القيادة السياسية إضفاء الشرعية على العمل الحزبي، فصدر في ٢٣ آب من ذلك عام ١٩٩٢م قانون الأحزاب رقم (٣٢)، إذ بين القانون المبادئ الأساسية الذي يركز عليه النظام السياسي، كالأخذ بمبدأ التعددية السياسية، وتعميق الحرية الفردية، وإضفاء الشرعية القانونية للحراك السياسي، والتأكيد على الهوية الأردنية للأحزاب السياسية.

وكذلك ظهرت الإرادة السياسية في التحول الديمقراطي في فترة التسعينات، بإلغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥م، وصدر قانون دفاع جديد أنهى الأحكام العرفية، وبعده

صدر قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢م بتاريخ ٢٣ آب من العام نفسه، أخضع جميع قرارات الإرادة لرقابة القضاء. كما تم إلغاء قانون مقاومة الشيوعية إيماناً بالتعددية السياسية وحرية التفكير بتاريخ ١١/٢١/١٩٩٢م، وبذلك سمح للفكر السياسي الشيوعي بحرية العمل وممارسة نشاطه السياسي^(٤٧).

وفي عهد الملك عبدالله الثاني، تتضح الإرادة السياسية في تجسيد النهج الديمقراطي وبتوجيهاته قامت الحكومة بترفيح وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة يرأسها مدير عام، وتم ذلك بتاريخ ١٩٩٩/٧/١م، إلا أنه تم إلغاء هذه الدائرة عام ٢٠٠٠م على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في نفس العام، وبعدها تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، بموجب القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢م، وإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وصدر الأجنحة الوطنية - التي أراد لها الملك عبدالله الثاني - لتسهم في إتمام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الأردني، إذ دعت إلى المشاركة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً، إذ صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام ٢٠٠٣م بدلاً عن القانون الصادر عام ١٩٩٣م، أتاح حريات أكثر للصحافة والأعلام مقارنة بالقانون السابق^(٤٨). كما تم عام ٢٠٠١م إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، حيث أصبح (١١٠) بدلاً من (٨٠)، وإعطاء (٦) مقاعد للمرأة ضمن ما يعرف بنظام (الكوتا).

وبشكل عام، تتضح الإرادة السياسية في الإصلاح والتحديث، من خلال الخطاب السياسي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات، والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية، والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البناء، وصيانة الدور الرقابي للإعلام، واحترام الرأي والرأي الآخر.

٣. التنشئة المجتمعية والسياسية:

إن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، حيث لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية و التحولات المنشودة إلا من خلال الأعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف. والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، وتعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون، سواء بالنسبة لأعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي، من خلال قنوات التنشئة المتعددة: كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد القبلية سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية، أو الإقليمية.

لقد ساهمت وسائل التنشئة السياسية في الأردن، في تعلم الأفراد القيم السياسية اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، حيث ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدوده أمن الدولة، واستقراره، والثقة بالقيادة.

والتنشئة السياسية في الأردن ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدولة العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خصوصية المجتمع بما يحويه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية وغير المادية، وتتمثل القيم المادية بطبيعة نشاط الدولة، وبديمقراطية السكان ونوعه، إضافة للقيم غير المادية المتمثلة بالقيم الدينية والتراثية، والعادات والتقاليد، والتماسك الاجتماعي^(٤٩). فعلى سبيل المثال، تساعد مناهج التعليم، سواء في المدرسة أو الجامعة، في خلق مناخ التنشئة في

التحول الديمقراطي لكونها أدخلت مساقات متخصصة في تعليم الطلبة الحقوق المدنية والسياسية للفرد، وبانت تركيز على أهمية الإصلاح والتحديث التي تتطلع إليها الدولة، كما تسهم وسائل الإعلام الأردني في تكوين ثقافة سياسية عن الأفراد لكونها باتت تسلط الضوء على مناقشة القضايا التي تعزز مسيرة التحول الديمقراطي، مثل: إبراز أهمية التعددية السياسية في الدولة، وإتاحة فرص التعبير عن الرأي للمواطنين، خاصة المتخصصين في مناقشة القضايا ذات العلاقة بمفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلال استئناف الحياة الديمقراطية، نلاحظ أن كافة المؤسسات الإعلامية الأردنية باتت تعطي حيزاً واضحاً في طرح وجهات النظر، وعقد ندوات الحوار الأكثر جراءة، مقارنة عما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩م. مثل: البرامج الإذاعية والتلفزيونية التالية: برنامج بصراحة، والبت المباشر، ونقطة حوار، وبرلمان الشباب، وغيرها، وتخصيص مواقع إلكترونية يحاور، من خلالها، المواطن جهات صنع القرار المختلفة ومراكزه.

٤. الحاجة المجتمعية إلى الإصلاح والتغيير:

إن الحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر، باتت مطلباً مجتمعياً، حيث يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة، تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، من خلالها فتحت الأفق لأبناء المجتمع للمشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها، فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية دفع بالنظام السياسي لتبني خطاباً سياسياً مبنياً على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الانفتاح، وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة، فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة، كما إن تدني مستوى المعيشة، وارتفاع الأسعار، وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة، التي لها علاقة مباشرة بنتائج المسيرة الديمقراطية.

كما إن حاجة الأردن للأخذ بنماذج دولية ذات تجارب في اعتمادها على الذات، والاعتماد على الإنسان الأردني لكونه محور التحديث، وذلك للخروج من واقع قدر إمكانية الموارد الأولية، دفعت بالنظام السياسي للاهتمام بكافة الشرائح المجتمعية في المساهمة بطرح الأفكار وفتح قنوات الحوار. ولتأكيد ذلك، فقد أُعطي الشباب المجال للتعبير عن إمكانياتهم، ضمن برنامج (برلمان الشباب) الذي يشكل محوراً أساسياً في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي لكونه يدفع في مواجهة ثقافة الخوف، من خلال تعزيز الثقة بطرح الحوار، والتعليم باحترام الرأي الآخر^(٥٠).

٥. مؤسسات المجتمع المدني:

تسهم مؤسسات المجتمع المدني، بشكل ملحوظ، في حركة الإصلاح السياسي في الأردن، وهذه المؤسسات تضم منظمات، وحركات اجتماعية، وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع. كما إن هذه المؤسسات، التي كفل وجودها الدستور الأردني، تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي، لكونها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني. كما إنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد، وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة، وتفتح أفق الحوار، من خلال ما تقدمه من دراسات، وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي:

١. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية، وحقوق

الإنسان، والتسامح الاجتماعي.

٢. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والديمقراطية، واستخدام

وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.

٣. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحوار^(٥١).

ومن الأمثلة على هذه الجمعيات والاتحادات: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، ورابطة الكتاب، والاتحاد النسائي الأردني، واتحاد المرأة الأردنية، والمننديات الثقافية، وغيرها.

ثانياً: العوامل الخارجية:

على الرغم من أن عمليات الإصلاح السياسي، والمطالبة بالتحول الديمقراطي هو مطلب شعبي ورسمي على حد سواء، ويعدّه الكثير من المتخصصين الأردنيين في الشؤون السياسية، على أنه لم يأت نتيجة إملاءات خارجية، لكون المفاهيم النظرية للديمقراطية كفلها الدستور الأردني، وأن الحراك السياسي كان قد بدأ منذ العقود الأولى من نشأة الدولة، وأن المرحلة الحالية من التحول الديمقراطي هي مرحلة استئناف وليس بداية من ناحية، ولكون العوامل الداخلية -سالة الذكر- هي مؤشرات واضحة على رغبة كافة المكونات المجتمعية، بما فيها النظام السياسي - إلا أن الأردن يتأثر، كغيره من الدول العربية، بمؤثرات خارجية (إقليمية ودولية) للدفع نحو التحول الديمقراطي، حيث يوجد العديد من العوامل الخارجية، يتمثل أبرزها بما يلي :

١. الموجة العالمية للتحول الديمقراطي:

إن من أبرز التغيرات التي شهدتها العالم في العقدين الماضيين، هو تحول أو انتقال عدد كبير من الدول أو الأنظمة التسلطية إلى النظام الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والتعددية السياسية. لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في جنوب غرب أوروبا بانتهاء حكم (فرانكو) في البرتغال، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية، التي أصبح ما يقارب (٩٥%) من سكانها يعيشون تحت حكم أنظمة ديمقراطية، وكذلك في قارة آسيا بانتهاء حكم (ماركوس) في الفلبين، وكذلك قيام حكومات ديمقراطية في الهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وغيرها من الدول التي كان لديها أنظمة مستقرة، كما شهد العديد من

الدول الأفريقية تحولات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولا سيما في جنوب أفريقيا، وذلك بزوال التمييز العنصري^(٥٢).

٢. انتهاء الحرب الباردة:

لقد ساهمت ظهور ملامح انتهاء الحرب الباردة، وبروز النظام العالمي الجديد (أحادي القطبية) بزعامة الولايات المتحدة في سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي. وبانهيار المنظومة الاشتراكية، نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، فقد شهدت كافة دول أوروبا الشرقية تحولاً ديمقراطياً، وتحولت الكثير من الأنظمة السياسية لتكون أكثر انفتاحاً بسبب ضغوطات الولايات المتحدة التي تعدّ بث القيم الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، من أبرز محددات سياستها الخارجية^(٥٣)، بحيث ربطت مساعداتها الخارجية الاقتصادية والعسكرية بمدى تقبل تلك الأنظمة بتغيير نهجها نحو الإصلاح والتحديث، الذي يقوم على الحرية، وتمكين الجميع المشاركة والوصول إلى مراكز صنع القرار، ونتيجة آثار المشاريع الإصلاحية الخارجية، وعدم أخذها بخصوصية المجتمعات، ومواجهة لمفهوم صدام الحضارات، الذي طرحه عالم السياسة الأمريكي (صموئيل هنتون)، والذي دفع الكثير من الأنظمة السياسية لفتح القنوات لكافة الأفراد والمؤسسات لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات لمواجهة مفهوم الصدام، لاستبداله بطرح مفهوم حوار الحضارات.

ولأنّ الأردن يتأثر، كغيره من الدول العربية، بأطروحات الدول الكبرى في التحول الإصلاحي، لأنّ لديه خطاباً سياسياً متزناً ومتفهماً للدور الإسلامي المطلوب في مواجهة أشكال التطرف باختلاف مصادره، من جهة، ولتفهم النظام السياسي بأن الأردن يقع ضمن منطقة جغرافية مستهدفة من قوى عالمية رئيسية، وطرح الرؤى المستقبلية التي يريدها الأردن، وهي مجتمعية وليست فردية يمثلها رأس النظام السياسي فحسب، وعليه، فقد رأت القيادة السياسية أن استئناف الحياة الديمقراطية، هو مصلحة وطنية، على اعتبار أن خصوصيات الإصلاح والتحديث تكون مقدرة من المجتمع الدولي، حينما تكون بطبيعة الحال نابعة من أفراد المجتمع ومؤسساته.

٣. العولمة:

يرتبط هذا العامل بالعوامل الخارجية سائلة الذكر، بمعنى أن مؤثرات ظاهرة العولمة دفعت بالدولة لتغيير سياساتها، ضمن العمل بنهج الانفتاح، والأخذ بتجارب الآخرين نتيجة ما وفرته الثورة التكنولوجية من تقدم، ففي ظل انتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتعددة، التي أصبح الفرد يتابع الأحداث والمستجدات الدولية في أقصى سرعة، وانتشار القنوات الفضائية التلفزيونية، وامتلاك الكثيرين لأجهزة الكمبيوتر واستخدام (الإنترنت) إلى تمكن المواطن الأردني من مشاهدة البرامج من قنوات إعلامية مختلفة، وأصبحت لديه القدرة على تقييم واقعه، مقارنة بغيره في الدول الأخرى من العالم؛ مما دفع بالنظام السياسي للتغيير، في الطرح والأداء، وبالتالي تبني سياسات أكثر واقعية مع حاجة الأفراد وتطلعات المجتمع.

محددات النهج الديمقراطي في الأردن:

بعد استعراض العوامل التي تسهم في التحول الديمقراطي في الأردن، لا بُدَّ من الإشارة إلى المحددات التي يؤمن بها النظام السياسي الأردني، وبأخذها بعين الاعتبار في التزامه بمسار الإصلاح والنهج الديمقراطي، وتتمثل هذه المحددات بما يلي:

١. الحفاظ على الأمن الوطني:

يحرص النظام السياسي، وتتفق معه كافة مكونات المجتمع المدني، على التعاطي بمعاني الحرية المسؤولة، وعلى أن يكون معيار الخيار أمام الفرد وقوى مؤسسات المجتمع حدودها المصلحة العامة، والحرص على الأمن والاستقرار الوطني، وأن جميع الخيارات الفردية ليست مطلقة، لأن الديمقراطية البناءة ليست الفوضى والنزعات الذاتية، بل التمسك بالنظام، والحفاظ على مكتسبات الوطن وقيمه.

يؤمن النظام السياسي بأن التجديد يخدم التحول الديمقراطي، على أن يرتبط ذلك بمستقبل الأمن الوطني، لأن الحفاظ على الأمن والاستقرار يقود للنمو والتطوير والتأقلم الأمثل، كما أن تعزيز ذلك يقوم على التزام الجميع الأداء الإيجابي تجاه الوطن وكافة مؤسساته، والإيمان بأن مصلحة الأردن، والولاء له، والوفاء للوطن، واجب مقدس وغير

قابل للتجزئة، وهو فرض على كل من اختار الأردن وطناً له، أيا كان منبته وأصله . بمعنى آخر، يحرص النظام على اعتبار المواطنة، وصدق الانتماء، والولاء، هي المحور والمنطلق للتفكير والممارسة، وهي المعيار الرئيسي في تقييم التمايز بين المواطنين الأردنيين. وأن الحرص على ذلك، يعزز مفهوم الديمقراطية، ويطور مؤسساتها، ويسهم في تعميق ممارستها، وتوسيع المشاركة السياسية، ويرسي تقاليد الحوار المؤسسي البناء وفقاً لمبادئ الدستور والميثاق الوطني الأردني^(٥٤).

٢. التسامح :

يؤمن النظام أن سلوك التسامح مطلب أساسي، ومحدد رئيسي لمسيرة التحول الديمقراطي، لكون التسامح قيمة جوهرية من قيم الديمقراطية البناءة، وهذه القيمة تسهم في ضمان ثبات المجتمع واستقراره، وتساهم في شرعية الدولة، وتمنحها قدرة على التعامل مع الغير لمواجهة التحديات والنزعات السياسية والفكرية، كما أن التسامح يضمن إيجاد توازن بين الثبات والتغير، ثبات مع القيم والأسس التي يؤمن بها المجتمع، وإظهار لرغبة الحوار مع الآخر ، بينما ينعكس مع مكتسبات يريدها مجتمع الدولة والمجتمع العالمي، والتسامح يسهل الحوار الحر العقلاني، ويساهم في اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة، وفي إيضاح استجلاء الحقيقة، من خلال مبدأ حرية الرأي، واحترام الرأي الآخر.

٣. التعاون الإقليمي والدولي:

يؤكد النظام السياسي على أن حدود الديمقراطية هو الالتزام بمبادئ السياسية الأردنية القومية، التي تقوم على أساس تحقيق التضامن والتعاون العربي المشترك، وتفعيل آلياته، والالتزام بميثاق الجامعة العربية، الذي ينص على احترام سيادة كافة الدول العربية واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. والالتزام، أيضاً، بتطبيق كافة قرارات الجامعة العربية، على اعتبار أن الأردن جزء من المنظومة العربية، وأن الاستقرار الإقليمي له علاقة مباشرة باستقرار الأردن، وأن منطلقات البنى

الديمقراطية الأردنية يجب أن لا تتخطى حدود نهج الدولة التي تحرص على احترام العلاقات مع الدول الشقيقة.

المتطلبات اللازمة لإنجاح مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن:

بعد استعراض العوامل التي ارتكز عليها استئناف عملية التحول الديمقراطي في الأردن، نلاحظ أن الأردن لديه مقومات أساسية تسهم في استمرارية دعم مسيرة التحول، ومن غير الموضوعية القول إنَّ الأردن لا يمتلك مؤشرات ملموسة في تجسيد الرغبة في التنمية السياسية المنشودة، وذلك من منطلقين، يتمثل الأول: بأن المجتمع الأردني، بمختلف مكوناته، لديه رغبة في الإصلاح والتحديث، ولديه القدرة على الاستجابة لمتطلبات ذلك، لكون المجتمع الأردني مجتمعاً متعلماً ومتقفاً، لديه قدرة على التجاوب مع متطلبات البناء الديمقراطي، مثل الانفتاح على الآخر، والنضوج في طرح الرأي والحوار، والثقة المعلنة والمستقرة تجاه طبيعة النظام السياسي. أما المنطلق الآخر؛ فيتمثل بحرص القيادة السياسية على الدفع بالمجتمع الأردني تجاه إنجاز عملية التنمية السياسية بصورة معمقة وشاملة، ويتضح ذلك من خلال الخطاب الملكي الذي يتميز بالحدثة باتساع مجالاتها، ويتوافق مع شروط الخطاب المطروح في المجتمعات المتقدمة، تبشر به النخب السياسية الفاعلة في القرن الحادي والعشرين^(٣٤).

ومع ذلك، هناك ثمة تحديات ما زالت تقف أمام تفعيل مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن والتي على ضوء مواجهتها يمكن استعراض المتطلبات اللازمة لذلك، ومن هذه التحديات:-

أولاً: التحديات التي تواجه المسيرة الديمقراطية:

على الرغم مما تضمنته القواعد القانونية، والرغبة السياسية والمجتمعية، من أهمية العمل بالنهج الديمقراطي ترسيخاً لحقوق الفرد والمجتمع، والحاجة للتوافق مع متطلبات التغيير نحو الإصلاح والتحديث، من جهة، وما تم

إنجازه من خطوات أسهمت في مسيرة التحول الديمقراطي واستمراريتها من جهة أخرى، لا تزال توجد عقبات لا تخدم هذه المسيرة، وتتمثل بما يلي^(٥٥):

١. ما زالت حرية التعبير في المجتمع الأردني تواجه صعوبات تشريعية وإدارية، حيث تمثل تحديات أمام طرح الأفكار من قبل مختلف الشرائح المجتمعية، إضافة إلى عدم استقرار قانون المطبوعات والنشر الذي حكم عمل الصحافة والصحفيين، لكثرة التعديلات التي طرأت عليه خلال العشر سنوات الأخيرة، واستمرار توقيف الصحفيين أمام محكمة أمن الدولة.

٢. إقدام الحكومة، خلال عامي (٢٠٠١م، ٢٠٠٢م)، على إصدار عدد كبير من القوانين المؤقتة، في غياب مجلس النواب.

٣. عدم تعاون الحكومة، أحياناً، مع منظمات وجمعيات حقوق الإنسان، من حيث عدم الرد على معظم الشكاوى التي ترسل من قبل تلك المنظمات، أو الجمعيات.

٤. التماذي في صلاحيات استمرار الحكومة في منع بعض المظاهرات والمسيرات التضامنية الوطنية، ومنع عدد من الندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات الحزبية، التي كانت بعض مؤسسات المجتمع الأردني تنوي إقامتها.

٥. إن نظام (الكوتا) النسائية الذي جاء ضمن غايات قانون الانتخاب المعدل الأخير، لا يعبر عن التمثيل الحقيقي التي تتطلع إليه القوى النسائية في الأردن، لكون إجراءات التمثيل جاءت على مستوى الوزن الانتخابي للدائرة الانتخابية الواحدة، وليس على مستوى المملكة أو المحافظة.

٦. إن قانون الانتخاب الحالي، كرر بعض السلبات الواردة في قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦م، ومن أبرزها^(٥٦):

أ. الإبقاء على الاختلال في توزيع المقاعد، لأنه لم يأخذ بمعيار موحد للبعد السكاني عند عملية التوزيع، لذلك جاءت الاختلالات في التمثيل

عالية جداً، فاعتماد الأولوية، كأساس في تشكيل الدوائر الانتخابية، لا بد أن يؤدي إلى ذلك، لا سيما أن هناك تبايناً كبيراً في عدد سكان هذه الأولوية.

ب. الإبقاء على قانون الصوت الواحد، الذي يكرس الانتماءات التقليدية على حساب مؤسسات المجتمع المدني، وأهمهما الأحزاب السياسية.
ج. عدم تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين، حيث يظهر قانون الانتخاب الحالي تبايناً في قوة صوت الناخب ما بين دائرة وأخرى، مما يعطي فرصة أكبر لتيارات سياسية واجتماعية لتكون فاعلة على حساب تيارات وأحزاب هامة، ومن ثم يصبح الحكم لأقلية منظمة قادرة على تهيش وتغيب أغلبية غير منظمة.

٧. إن قانون الأحزاب السياسية، ما زال دون المستوى المطلوب، ويُعدّ مساعداً على التشرذم والتفتت، نتيجة اعتماد الحد الأدنى للتأسيس (٥٠) شخصاً، لهذا نشأ عدد كبير من الأحزاب يزيد عن ثلاثين حزباً، بمعنى آخر، إن القانون ركز على العدد لنشأة الحزب دون التركيز على جوانب أخرى، كوضوح العقيدة أو البرنامج، مما ساعد على أن تظل الأحزاب صغيرة وضعيفة، وغير قادرة على استقطاب الجماهير في المواقع المختلفة. ومن جانب آخر، يتضح هذا التحدي لكون القانون جعل حلّ الحزب من صلاحيات وزير الداخلية، مما يعني جعل الأحزاب، خاضعة لتأثيرات السلطات التنفيذية، بدلاً من اختصاص المحاكم. كما لم ينص القانون على تقديم دعم مالي للأحزاب مما يبقها في وضع مالي ضعيف^(٥٧). وأخيراً، إن حظر القانون استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية وأجهزتها يتعارض مع الاستخدام الأمثل للقنوات القادرة على غرس الثقافة الحزبية في أذهان المواطنين، وحرمان الأحزاب من عرض برامجها وأنشطتها على النخبة المنتسبة إلى النقابات والاتحادات.

ثانياً: الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات:

إن تفعيل عملية التحول الديمقراطي في الأردن بحاجة إلى جملة من الإجراءات، تتركز في إعادة النظر في القواعد القانونية التي تنظم منهج العمل بالمسار الديمقراطي، كتطوير كل من قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر، وذلك على النحو الآتي:

١. إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية، ليكون بناء على عدد السكان، وذلك

تجسيدا لمبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين.

٢. تعديل نظام الانتخاب بما يضمن وصول القوى والأحزاب السياسية الفاعلة

إلى السلطة، بأن يستبدل قانون الصوت الواحد وقانون (الكوتا) النسائية،

بقانون الصوتين، بحيث يعطي الناخب صوتاً للدائرة الانتخابية، وصوتاً آخر

على مستوى المحافظة أو المملكة وذلك بزيادة عدد المقاعد لمجلس النواب

لتصبح (١٢٠) مقعداً. وعليه، تصبح فرصة وصول أحزاب فاعلة للبرلمان

ممكنة، وتشجع شخصيات (التكنوقراط) على المشاركة في الترشيح لمجلس

النواب. كما إنه بهذا تعطي فرصة للمرأة لاختيار مثيلتها المرأة، لكون

قانون (الكوتا) الحالي يتعارض مع مبادئ الدستور، من حيث المساواة بين

الجنسين.

٣. أما بالنسبة لقانون الأحزاب، فإنه يستدعي النظر في رفع الحد الأدنى لعدد

مؤسسي الحزبي إلى (٣٠٠) شخص، مما يدفع الأحزاب الحالية الاندماج

مع بعضها، وتصبح قوية، خاصة إذا ما أصبحت ثلاثة أو أربعة أحزاب

فقط.

٤. إلغاء الفقرة (أ) من المادة (٥) من قانون الأحزاب ، والتي تشترط في

الشخص المؤسس إتمام (٢٥) عاماً، واعتبار شروط العضوية كافية (٥٨).

٥. تعديل قانون الأحزاب، بحيث تلتزم الدولة بمنح الحزب دعماً مالياً سنوياً كافياً، وأن لا يقيد الدعم المالي للحزب طالما أن الدعم مصدره الشخص الأردني.

٦. يجب حذف المادة (١٤) من قانون الأحزاب، والتي تحظر استخدام مقار النقابات والجمعيات في الدعاية للأحزاب^(٥٩).

٧. وأخيراً، ما زال قانون المطبوعات والنشر الحالي لا يتماشى مع متطلبات القانون العصري الذي يساعد في الوصول إلى صحافة قوية. لذا، يجب مراجعة البنود المتعلقة بنظام العقوبات من جهة، وبذلك المتعلقة بإجراءات إصدار الصحيفة، والجهة المخولة بإعطاء الترخيص للصحف، من جهة أخرى. كما إن وضع قانون عصري للمطبوعات والنشر والصحافة يستدعي الوقوف على آراء الصحفيين والإعلاميين قبل إصداره.

الخلاصة:

قدمت الدراسة، في إطارها العام، العديد من الأهداف والفرضيات وبالتالي التساؤلات اللازمة لتوضيح الأسس والمرتكزات اللازمة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي بشكل عام، والأردن كحالة دراسة بشكل خاص. فقد استعرضت العديد من العناوين الرئيسية والفرعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، التي جاءت في ثلاثة أجزاء. في الجزء الأول؛ تم توضيح الملامح العامة للنظم السياسية العربية المعاصرة، ثم الوقوف على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتنوع مصادر الفكر السياسي العربي للتعرف على دور ذلك في القدرة اللازمة على التحول الديمقراطي من جهة، وتحديد الأسباب الموضوعية وراء تأخر النهج الديمقراطي في العالم العربي من جهة أخرى.

أما الجزء الثاني من الدراسة، فقد تمّ فيه استعراض الأسس اللازمة نحو تجسيد المسيرة الديمقراطية المنشودة، من خلال مناقشة أركانه الديمقراطية المعتمدة في أدبيات علماء السياسة، التي تمثل مرتكزات ومنطلقات قيام المجتمع الديمقراطي، مثل التنمية السياسية التي تعتمد على تفعيل ثقافة الثقة وثقافة الحوار، وبالتالي مناقشة دور مؤسسات

المجتمع المدني في الإصلاح والتحديث السياسي، وأهمية تنشيط دور المرأة في المشاركة السياسية لكونها تمثل نصف المجتمع العربي.

وفي الجزء الأخير، الذي استعرض حالة دراسة لإحدى الدول العربية (الأردن)، تمت مناقشة العوامل التي تمثل أسس ومركزات لتبني النهج الديمقراطي في الأردن، من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في استئناف مسيرة النهج الديمقراطي، مثل: البنى القانونية، والإرادة السياسية، والتنشئة السياسية، وموجة التحول الديمقراطي العالمي، والضغوط الدولية، والعولمة، إضافة إلى بيان المعوقات التي ما زالت تقف أمام مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، والمتطلبات اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

وبناء عليه، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، يتمثل أبرزها أن الأسس والمركزات النظرية اللازمة للتحول الديمقراطي موجودة نسبياً، وعلى درجة ملموسة من التعاون عند الأنظمة السياسية العربية، وأن تأخر النهج الديمقراطي وتجسيده يعود إلى عدة إشكاليات، نتيجة عوامل اجتماعية، وأخرى قانونية وسياسية، ما زالت جميعها تسهم في تغليب دور الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني عن المساهمة في وضع السياسات اللازمة للإصلاح والتحديث السياسي، للوصول إلى دولة القانون والمؤسسات التي هي غاية النهج الديمقراطي. وترجع هذه الإشكاليات إلى عدة أسباب، يتمثل أبرزها:

١. وجود خلل في الفاعلية العربية نتيجة عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية عند شريحة واسعة من الأفراد والجماعات من جهة، وعدم الإلمام الكافي بماهية الحقوق السياسية التي تناولتها الدساتير والقوانين في الأنظمة السياسية العربية، مما ترتب عليه إقصاء العدد الأكبر خارج صنع القرار في المجالات المتعددة.

٢. أدى غياب التنشئة السياسية لفترة طويلة عند معظم شعوب الدول العربية إلى ظهور أزمة ثقة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات

العامة، مما يستدعي إعادة النظر في أدوات التنشئة السياسية، من حيث قدرتها على زرع ثقافة الثقة بين مكونات النظام السياسي والمجتمعي بصورة عامة.

٣. أدى ضعف أداء معظم الأحزاب في الوطن العربي نتيجة النزعات الذاتية لمؤسسيها، إلى تدني نسبة الانتساب إليها، وضعف دورها في الضغط على النظام السياسي لتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي المنشود.

٤. إن تكريس الثقافة المنقولة، واعتبار أن الديمقراطية نموذجها غربي، وأن المجتمعات العربية ما زالت متخلفة بقدراتها الاقتصادية، وأن ضعف القدرة والوعي بالتحديات المتعددة لدى الأفراد في المجتمع العربي - ما زالت جميعها تسهم في عدم تفعيل التعددية السياسية والأخذ بالنهج الديمقراطي - باتت ذريعة لدى قيادات الأنظمة السياسية العربية عند تبرير التراجع عن النهج الديمقراطي، واستبدال القوانين ذات الطبيعة الدستورية بأحكام عرفية، أو قوانين مؤقتة.

٥. تساهم وضوح الإرادة السياسية، عند رأس النظام السياسي، في نضوج الحراك الاجتماعي والسياسي لتبني النهج الديمقراطي المطلوب في الدولة، لكون القيادة السياسية فاعلاً أساسياً في رسم السياسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي.

٦. ترتبط عملية الإصلاح والتحديث السياسية بطبيعة القواعد القانونية التي تحدد حركة السلوك عند الأفراد، مثل: الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر.

٧. إن موجه التحول الديمقراطي العالمي باتت كافية لتجسيد معايير النهج الديمقراطي، مما يستدعي من الأنظمة السياسية العربية الأخذ بمبدأ المشاركة السياسية، والأخذ بمفهوم إيصال أصحاب الكفاءات إلى مراكز صنع القرار في كافة مجالات الدولة.

٨. إن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وعدم توغل السلطة التنفيذية بالسلطتين الآخرين، يبقى مؤشراً أساسياً في جدية الأنظمة السياسية في تجسيد أسس النهج الديمقراطي ومعاييرها .

٩. على الرغم من أن العديد من الدول العربية، باتت تحرص على تمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار، بإدخال تعديلات قانونية، مثل إدخال نظام (الكوتا)، إلا إن هذا النظام بحاجة إلى إعادة نظر في عملية التمثيل، بحيث يعاد التقسيم بالأخذ بالعامل السكاني والديمقراطي للمناطق في المملكة، وليس التمثيل على مستوى نسبة المقترعين في الدائرة الانتخابية الواحدة (كما هو في الأردن).

وأخيراً، إن الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي في الدول العربية يجب أن تنفذ تدريجياً بما يخدم قوة بناء التحول الديمقراطي، وذلك لأن الديمقراطية بحاجة إلى ركائز تتماشى مع مواجهة التحديات، من خلال التركيز على التطوير الثقافي والتعليمي والاقتصادي. كما إن التحول الديمقراطي يجب أن يكون محوره ذاتياً، وضرورة الوعي بأن الدول الكبرى، حينما تطرح مشاريعها المختلفة، مثل: (مشروع الشرق الأوسط الجديد) لا تأخذ بالخصوصية المجتمعية بما تطرحه من برامج إصلاحية. بل يجب أن ندرك بأن تجسيد مصالحها الذاتية هي غايتها الرئيسية، وعليه، فإن أسس التحول الديمقراطي ومرتكزاته في العالم العربي تستدعي أن تقوم على إرادة ذاتية عند كافة مكونات النظام في الدولة، وإن الإعداد اللازم نحو قيام المجتمع الديمقراطي، يستدعي كذلك وضع استراتيجيات تحيي فيها فكرة الإصلاح الدستوري والقانوني، والاهتمام بتفعيل قيم الحرية، واحترام لغة الحوار بغية ظهور عامل الثقة بين مؤسسات النظام والأفراد، مع تمكين مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب، لتكون قوية حتى يتحقق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الأفراد وكافة مؤسساتها. لذا، تنتهي الدراسة إلى تأكيد وجهة النظر التي تؤمن بأنه على الرغم من وجود أسس ومرتكزات نظرية، وأخرى ما زالت لازمة لتفعيل مسيرة التحول الديمقراطي المنشودة في الوطن

العربي، إلا إنها تبقى رهينة الإرادة السياسية المتواصلة، لكونها هي التي تحكم عملية صنع القرار، مع التأكيد على أن تواصل الإرادة يحتاج دوماً إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. الكتب:

- (١) أبو ضاوية، عامر. "التنمية السياسية في البلاد العربية". دار الرواد، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٢م.
- (٢) الأسود، صادق. "علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده". دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١م.
- (٣) أنيس، قاسم. "النظام السياسي العربي والديمقراطية". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- (٤) إبيران، دون. "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين". الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- (٥) البشير، سعد علي. "حقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والمواثيق الدولية". دار روائع مجدلاوي للنشر، عمان، ٢٠٠١م.
- (٦) البطاينة، رافع شفيق. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن". مطبعة وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٤م.
- (٧) جرادات، صالح. "التوجه الديمقراطي في الأردن". دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٥م.
- (٨) الحوارني، هاني وآخرون. "الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن". دار السندباد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.
- (٩) رمو، أحمد. "الشرق الأوسط عام ٢٠١٥ من منظور أمريكي". دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٥م.

- (١٠) زيادة، رضوة. "مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربيّة". المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.
- (١١) السالم، فيصل. "أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية: دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي"، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١م.
- (١٢) شديق، يونان لبيب. "متحزبون أم حزبيون". دار القارئ العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.
- (١٣) الشطناوي، فيصل. "مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني". دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.
- (١٤) الشوبكي، عمر. "الإدارة الحكومية والديمقراطية في الأردن". مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١م.
- (١٥) صالح، عطا. "النظم السياسية العربية المعاصرة". منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٨٩م.
- (١٦) عارف، نصر. "نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي". دار القارئ العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.
- (١٧) عباهرة، عماد. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدستور الأردني". مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- (١٨) العدوان، مصطفى. "الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني: الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي". دار حامد، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
- (١٩) عساف، نظام. "دراسات في حقوق الإنسان". مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م.
- (٢٠) العيسى، شملان، المشاقبة، أمين. "الإصلاحات، السياسية في العالم العربي". مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٤م.
- (٢١) كاتب، جورج. "المحيط الداخلي: النظرية الفردية والثقافة الديمقراطية". دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

- (٢٢) محادين، بثينة. "دور البرلمان الأردني في حماية حقوق الإنسان". مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م.
- (٢٣) مقتدر، رشيد. "من الاستبداد إلى الديمقراطية: إرث وقطعة في الفكر السياسي العربي". منشورات دار الفنك، المغرب، ٢٠٠٣م.
- (٢٤) هلال، علي. ونيفين، مسعد. "النظم السياسية العربية: قضايا بالاستمرار والتغيير". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م. وكذلك انظر: العفيف، أحمد. وصالح، قاسم. "التربية الوطنية". دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م.
- (٢٥) مخادمة، ذياب وآخرون. "تاريخ وحضارة الأردن". الجامعة العربية المفتوحة، عمان، ٢٠٠٤م.
- (٢٦) مصالحة، محمد. "دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن". المجلة الثقافية، العدد (٦٦)، كانون الثاني ٢٠٠٦م.
- (٢٧) المحافظة، علي وآخرون. "التربية الوطنية". دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م.

٢. الدوريات:

- (١) الجابري، محمد عابد. "المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي". المستقبل العربي، العدد (١٥٧)، آذار ١٩٩٢م.
- (٢) رشيد، فتحي. "الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط الكبير". مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب. دمشق، العدد (٢٠)، خريف ٢٠٠٤م.
- (٣) الزعبي، محمد فلاح. "الجيل الثاني من الأنظمة العربية والبدائل السياسية المطروحة". شؤون استراتيجية، العدد (١٥)، ٢٠٠٥م.
- (٤) الشرعة، محمد. "التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع والتحديات، الأمانة". المستقبل العربي، عدد (٢٥٧). تموز ٢٠٠٠م.

- (٥) عبد الفتاح، معتز بالله. "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج". المستقبل العربي، العدد (٣٢٦) نيسان، ٢٠٠٦م.
- (٦) عبد المجيد، وحيد. "الديمقراطية في الوطن العربي". المستقبل العربي، السنة ١٣ / العدد ١٣٨، آب، ١٩٩٠م.
- (٧) عبداللطيف، مهى. "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث". مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- (٨) غليون، برهان. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة". المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٥، أيار ١٩٩٠م.
- (٩) القمني، سيد. "أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الإهرام، القاهرة، ربيع ٢٠٠٣م.
- (١٠) المصري، طاهر. "واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن". المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد (٢٥٠)، كانون أول، ١٩٩١م.
- (١١) المقداد، محمد. "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية على ضوء نتائج الانتخابات لعام ٢٠٠٣م". مجلة المنارة، جامعة آل البيت، ٢٠٠٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- (١) Anderson, James E. "Public Policy Making: An Introduction". Houghton Mifflin Company, Boston, ١٩٩٤.
- (٢) Banfield, Esward C. "The Moral Basis of Backward Society". Free press, V.S.A. ١٩٦٣.
- (٣) Denis, Ian Derbyshire . "World Political System". Edinburgh, Chambers ١٩٩٩.
- (٤) Dewey, John. "Democracy and Education". Macmillan, London, ١٩٩٤.
- (٥) Diamond, J. "Democracy in Developing Countries". Rienner Publishers Inc, Boulder, Colorado, ٢٠٠٠.

- (٦) Ingram, Helen and Smithe, Steven R. **"Public Policy for Democracy"**. Brooking Institution Press, New York , ١٩٩٣.
- (٧) Rosenbaum, Walter A. **"Political Cultuer"**. Thomas Nelson Opsons Ltd, London. ١٩٧٥.
- (٨) Ross, Michael L/ **"Does Oil Hinder Democracy?"**. World Politics, Vol. ٥٣, no.٣, ٢٠٠١. PP. ٣٢٥-٣٦١.
- (٩) Sabatier, Paul A. **"Theories of The Policy Process"**, Westview press , New York, ١٩٩٣.
- (١٠) Schedler, Andreas. **"Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation"**. Journal of Democracy, bol. ١٣, no.٢. April, ٢٠٠٢. PP.٣٦-٥٠.
- (١١) Sharabi, Hisham, **"Neopatriarchy A theory of Distorted Change in Arab Society"**. University of N. Y. Press, New York, ١٩٨٨.
- (١٢) Verba, sidney. **"Comparative Political Culture"**, Princeton University, press Princeton, V.S.A. ١٩٦٥.
- (١٣) Byrnc, paul. **"Social Movements in Britain"** . Rouhedge, London, ١٩٩٧.
- (١٤) Held. David. **"Models of Democracy"**. Polity Press Inc. London University, ١٩٩٨.
- (١٥) Giddens, Anthony. **"Beyond Left and Right the Future of Radical Politics"**. Polity Press, London University, U.K., ١٩٩٤.

الهوامش :

- (١) عبد الفتاح، معتز بالله. "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج". المستقبل المعرفي، العدد (٢٣٦)، نيسان ٢٠٠٦م. ص ١٦.
- (٢) الكتبي، ابتسام. "الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٤م.
- (٣) الكتبي، ابتسام. مرجع سابق، ص ٣٩.

أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومركزاته..... محمد المقداد

- (٤) القمني، سيد. "أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الإهرام، القاهرة، ربيع ٢٠٠٣م، ص ٣٥.
- (٥) عبد المجيد، وحيد. "الديمقراطية في الوطن العربي". المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٨، آب ١٩٩٠م، ص ٨٨.
- (٦) العيسى، شملان، والمشاقبة، أمين. "الإصلاحات السياسية في العالم العربي". مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٤م.
- (٧) المقداد، محمد. "النظام السياسي العربي الواقع والإصلاحات المطلوبة". ورقة بحثية مقدمة لندوة الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت، ٢٠٠٤م، ص ٤١.
- (٨) الشرعة، محمد. "التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع والتحديات، الأمانة". المستقبل العربي، عدد (٢٥٧)، تموز ٢٠٠٠م، ص ١٨٠-١٨٣.
- (٩) الشرعة، محمد. مرجع سابق، ص ١٨٧.
- (١٠) Denis, Ian Derbyshire. "World Political Systems". Edinburgh, Chambers, ١٩٩٩. P. ٤٨.
- (١١) Ibid. P. ٥٠.
- (١٢) أبو ضاوية، عامر. "التنمية السياسية في البلاد العربية". دار الرواد، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٢م. ص ٨٦.
- (١٣) أبو ضاوية، عامر. نفس المرجع، ص ٨٩، ٩٠.
- (١٤) صالح، عطا. "النظم السياسية العربية المعاصرة". ج ١، منشورت جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٩م، ص ١٧٩.
- (١٥) الجابري، محمد عابد. "المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي". المستقبل العربي، العدد ١٥٧، آذار ١٩٩٢م، ص ١١.
- (١٦) صالح، عطا. مرجع سابق، ص ١٩٢، ١٩٣.
- (١٧) صالح، عطا. مرجع سابق، ص ١٩٤.
- (١٨) كاتب، جورج. "المحيط الداخلي: النظرية الفردية والثقافة الديمقراطية". دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ١١٨.
- (١٩) أبو ضاوية، عامر. مرجع سابق، ص ١٥١، ١٥٢.

- (٢٠) الجابري، محمد. مرجع سابق، ص ١٠.
- (٢١) المقداد، محمد. "دور الثقافة في التنمية السياسية" ورقة عمل مقدمة الى ندوة التنمية السياسية في الأردن"، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤م، ص ١٦.
- (٢٢) إيبيري، دون. "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين". الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م، ص ٤١٢.
- (٢٣) Diamond, Lavy. "Democracy in Developing Countries". RiennerPublishers Inc, Boulder, Colorado, ٢٠٠٠, P.١١٨-١٢٧.
- (٢٤) هلال، علي نيفين، مسعد، "النظم السياسية العربية قضايا بالاستمرار والتغير". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٢٩.
- (٢٥) أنيس، قاسم. "النظام السياسي العربي والديمقراطية". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٧٨.
- (٢٦) غليون، برهان. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة". المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٥، أيار ١٩٩٠م، ص ٢٣.
- (٢٧) عارف، نصر محمد. "نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي". دار القارئ العربي القاهرة ١٩٩٣م، ص ١٤٣.
- (٢٨) المقداد، محمد. مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.
- (٢٩) إيبيري، دون. مرجع سابق، ص ٢٢٩.
- (٣٠) Inc, Cambridge, ١٩٩٨. P.٢٨٣- Held, David. "Models of Democracy". Polity press ٢٩٩.
- (٣١) شوق، يونان لبيب، "متحزبون أم حزبيون". دار لقرئ لعربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٣٠.
- (٣٢) المقداد محمد. "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية على ضوء نتائج الانتخابات لعام ٢٠٠٣م". مجلة المنار، جامعة آل البيت، ٢٠٠٤م.
- (٣٣) عبد الحي، أحمد تهايمي. "التجارب الليبرالية: دورات الظهور والإحساس". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد العاشر، ربيع ٢٠٠٣م، ص ١١٨.
- (٣٤) عساف، نظام. "دراسات في حقوق الإنسان". مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م، ص ١٣٥. كذلك انظر: الدستور الأردني عام ١٩٥٢م.

- (٣٥) العدوان، مصطفى. "الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني: الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي"، دار حامد، عمان، ٢٠٠٤م، ص ٣٣.
- (٣٦) عساف، نظام. مرجع سابق، ص ١٣٥.
- (٣٧) الحوراني، هاني وآخرون. "الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن". دار السندباد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٨٩.
- (٣٨) الشطناوي، فيصل. "مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني". دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٠٧.
- (٣٩) مشاقبة، أمين. "النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية". دار الحامد، عمان، ١٩٩٩م. ص ٢٤٤، ٢٤٥.
- (٤٠) مشاقبة، أمين. مرجع سابق، ص ٢٦٩.
- (٤١) المحافظة، علي وآخرون. "التربية الوطنية". دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م، ص ١٠٠.
- (٤٢) المحافظة، علي وآخرون. مرجع سابق، ص ١٠٢، ١٠٣.
- (٤٣) العفيف، أحمد. وصالح، قاسم. "التربية الوطنية". دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م، ص ١٧١، ١٣٩.
- (٤٤) مخادمة، ذياب وآخرون. "تاريخ وحضارة الأردن". الجامعة العربية المفتوحة، عمان، ٢٠٠٤م، ص ١٤٨، ١٤٩.
- (٤٥) مخادمة، ذياب وآخرون. نفس المرجع، ص ١٤٦، ١٤٥.
- (٤٦) مصالحة، محمد. "دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن". المجلة الثقافية، العدد (٦٦)، كانون الثاني ٢٠٠٦م، ص ٧٢.
- (٤٧) جرادات، صالح. "التوجه الديمقراطي في الأردن". دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م، ص ٥٩.
- (٤٨) حمزة، زيد وآخرون. "النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن". مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٣م، ص ١١٧.

- (٤٩) Dewey, John. "Democracy and Education". Macmillan, London. ١٩٩٤, P. ١٢٠.
- (٥٠) انظر: منشورات المجلس الأعلى للشباب، "رعاية الشباب في الأردن". سلسلة التنقيف الشبابي (٥٧)، عمان، ٢٠٠٤م، ص ٩.
- (٥١) حمزة، زيد وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٩.
- (٥٢) Giddens, Anthony. "Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics". Polity press, London University, U.K. ١٩٩٤. pp ١٤٣-١٤٤.
- (٥٣) أمين، سمير. "العولمة ومفهوم الدولة الوطنية". مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٧.
- (٥٤) العفيف، أحمد. وصالح، قاسم. مرجع سابق، ص ٧٨.
- (٥٥) مخادمة، ذياب وآخرون. مرجع سابق، ص ٥٦.
- (٥٦) البطاينة، رافع شفيق. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن". مطبعة وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٤م، ص ١٤٦. كذلك انظر: أبو رمان، حسين. "قانون الانتخاب لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته: المزايا والعيوب". مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٥٩.
- (٥٧) النقرش، عبدالله. "التجربة الحزبية في الأردن". الطبعة الثانية، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢م، ص ٣٨. كذلك انظر: الحوراني، هاني. "المسار الديمقراطي في الأردن". دار السندباد، عمان، ١٩٩٦م، ص ٧٦.
- (٥٨) أبو رمان، حسين. مرجع سابق، ص ٥٩، ٦٠.
- (٥٩) مخادمة، ذياب وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥٤. كذلك انظر: ناصر، أحمد. "الخارطة الديمقراطية الأردنية ودورها في انتخاب ٢٠٠٣م". مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٦٠.

